



خطة أبوظبي



خطة أبوظبي



المقدمة

تترجم خطة أبوظبي رؤية إمارة أبوظبي إلى أهداف طويلة الأمد وبرامج مرحلية يتم تنفيذها من خلال مشاريع الجهات الحكومية في السنوات الخمس القادمة. كما تحدد خطة أبوظبي المؤشرات الرئيسية والمستهدفات لتحقيق تلك الأهداف.

تُمنى الأهداف بتوجيهات محددة وملموسة على أرض الواقع وتُعتبر وصفاً لما تطمح الحكومة إلى تحقيقه، كما تعد النتيجة المرحلية والغاية والمحطة النهائية التي تسعى لها الإمارة. يتم تحقيق الأهداف بواسطة برامج محددة تتطلب تضافر الجهود من جهات عدّة بالتعاون مع جهة مسؤولة عن تنسيق البرنامج ككل، حيث يتكوّن البرنامج من عدّة مشاريع يتمّ تحديدها في الخطط الاستراتيجية للجهات المعنية.

تمّ إعداد خطة أبوظبي بالتعاون مع الجهات الحكومية عبر ورش عمل مكثّفة اعتمدت على رؤية إمارة أبوظبي، وتوجيهات المجلس التنفيذي واللجان التابعة له، والخطط الاستراتيجية للجهات والدراسات والبحوث الخاصة بالمجالات الرئيسية وتقرير الأداء الحكومي. توّضت الخطة إلى تحديد 25 هدف و83 برنامج يندرج كلّ منها ضمن القطاعات الرئيسية.

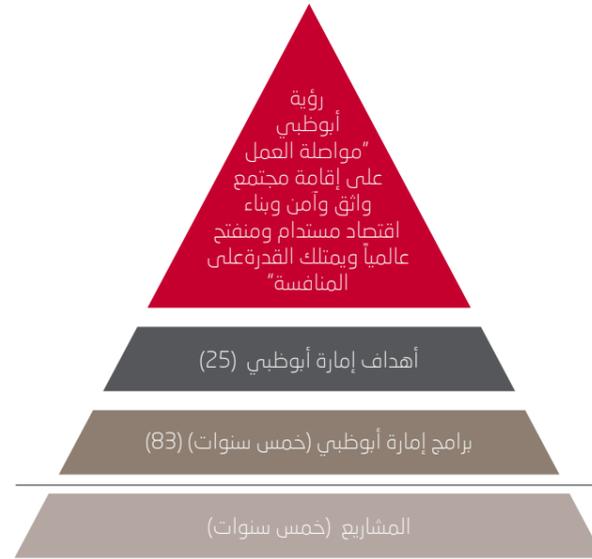
خطة أبوظبي

25 هدف

83 برنامج

خطة أبوظبي

الخطط الاستراتيجية
للجهات الحكومية



جدول المحتويات - الأهداف

09 التنمية الاجتماعية

- 12 جيل واعد متعلّم يساهم في خدمة الوطن والمجتمع
- 14 مشاركة فعالة للمواطنين في سوق العمل
- 16 حياة صحيّة وخدمات وقائية وعلاجية بمستويات عالمية
- 18 تنمية اجتماعية تضمن حياة كريمة لأفراد المجتمع
- 20 خدمات الشؤون الإسلامية ذات المستوى العالي
- 22 مجتمع مثقّف ورياضي محافظ على تراثه وقيمه الأصيلة

27 الأمن والعدل والسلامة

- 30 مجتمع آمن
- 32 قضاء عادل وناجز
- 34 منظومة متكاملة للوقاية والجاهزية لضمان سلامة المجتمع
- 36 أمن غذائي وقطاع زراعي مستدام

41 التنمية الاقتصادية

- 44 بيئة تنافسية مرنة لممارسة الأعمال
- 46 قطاع خاص فعّال وفرص استثمارية رائدة
- 48 وجهة سياحيّة جاذبة ذات طابع متميّز
- 50 قطاعات حيوية تُساهم في التنوّع الاقتصادي

55 البنية التحتية والبيئة

- 58 مناطق حضرية متكاملة تفي باحتياجات المجتمع وجودة الحياة
- 60 نظام نقل فعّال يخدم المجتمع والاقتصاد
- 62 قطاع مياه وكهرباء وصرف صحي مستدام يضمن الاستغلال الأمثل للموارد
- 64 بيئة مستدامة واستغلال أمثل للموارد للحفاظ على التراث الطبيعي

69 الشؤون الحكومية

- 72 منظومة مالية تدعم مسيرة التنمية في الإمارة
- 73 تشريعات تدعم مسيرة التنمية
- 74 الخدمات والتجربة المتميّزة للمتعاملين
- 76 سمعة إعلامية بارزة
- 78 إدارة متكاملة للموارد البشرية
- 79 معلومات وبيانات إحصائية دقيقة تدعم عملية صنع القرار
- 80 توطيد أواصر الاتحاد

تعريفات هامة

الأهداف

تُعتبر الأهداف توجّهات محدّدة للإمارة وهي النتيجة المرحلية والغاية والمحصلة النهائية التي تسعى الإمارة الى تحقيقها

- يتكوّن الهدف من عدّة برامج تُسهم في تحقيقه
- يتطلّب تحقيق الهدف تضافر الجهود من جهاتٍ عدّة
- يغطّي نطاق الهدف مستوى الإمارة ولا يقتصر على جهة معينة
- يمكن تحديد مؤشرات أداء ووضع مستهدفات دقيقة لقياس مدى تحقيق الهدف
- يمكن للأفراد غير المتخصّصين استيعاب الهدف وربطه بحياتهم ومجتمعهم

الجهة المنسقة

تُعدّ الجهة المنسقة هي المعنية بالتنسيق مع الجهات المساهمة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة البرنامج

- تقيّن جهة منسقة لكلّ برنامج تتولى التنسيق مع الجهات المساهمة من أجل تخطيط وتنفيذ ومتابعة البرنامج بما يشمل المشاريع المحدّدة لكلّ جهة والتي تُترجم في الخطط الاستراتيجية لكل منها

البرامج

يُعدّ البرنامج مجموعة من المشاريع ذات نطاق عمل متصل تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة

- تكون البرامج شاملة بمعنى أن تغطي كافة الجوانب التي ستؤدي إلى تحقيق الهدف وتضمن معالجة التحديات
- مخرجات البرامج مجتمعة تؤدي إلى تحقيق الهدف
- تكون البرامج تنفيذيّة ولا تقتصر على وضع أو تطوير خطط أو دراسات
- ينفّذ البرنامج خلال فترة سنتين على الأقل
- تكون مخرجات البرامج قابلة للقياس بشكل ملموس على أن يتمّ متابعة أداءها بواسطة تقارير دورية للأداء
- يكون البرنامج على مستوى الإمارة ويتكوّن من مشاريع تُنفّذ من قبل جهات عدّة
- يشمل البرنامج أكثر من جهة حكومية ولا يُعنى بجهة واحدة على أن يُراعى ذلك عند الصياغة

الجهة المساهمة

تعد الجهة المساهمة الجهة التي تنفذ مشروع أو مشاريع مرتبطة بالبرنامج الحكومي أو لديها أدوار أو مهام أو أنشطة رئيسية تؤثر في نجاح البرنامج

- تُحدد جهات مساهمة لكل برنامج تساهم بتنفيذ مشاريع أو أنشطة مرتبطة بالبرنامج
- جميع الجهات المنسقة هي جهات مساهمة في البرنامج
- تشمل الجهات المساهمة جميع الجهات الحكومية في إمارة أبوظبي

التنمية الاجتماعية

- 12 جيل واعد متعلم يساهم في خدمة الوطن والمجتمع 
- 14 مشاركة فعالة للمواطنين في سوق العمل 
- 16 حياة صحية وخدمات وقائية وعلاجية بمستويات عالمية 
- 18 تنمية اجتماعية تضمن حياة كريمة لأفراد المجتمع 
- 20 خدمات الشؤون الإسلامية ذات المستوى العالي 
- 22 مجتمع مثقف ورياضي محافظ على تراثه وقيمه الأصيلة 





نسبة التلاحم
الأسري في 2020

94%

نسبة طلبة المدارس الذين تم تحصينهم ضد الأمراض
السارية التي يمكن الوقاية منها بواسطة اللقاحات في
2020



95%

خفض نسبة طلاب المدارس في إمارة أبوظبي دون سن الـ 18
عاماً الذين يعانون من السمنة في 2020 إلى



13%



نسبة رضا الجمهور عن
دور المساجد في 2020

90%

نسبة التوطين في القطاع الحكومي والشبه
حكومي في 2020



72%

نسبة ذوي الإعاقة من الإماراتيين الموظفين
في 2020



80%

التممية الاجتماعية

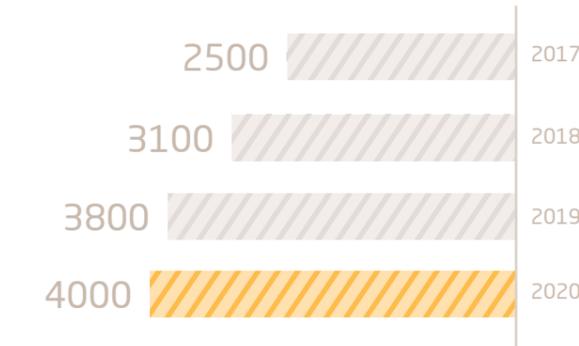
نسبة الإمام بالقراءة
والكتابة في سنة 2020

96.8%

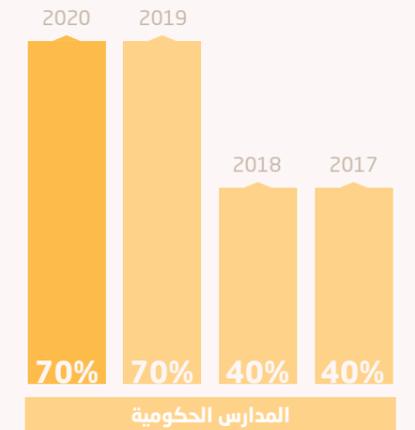
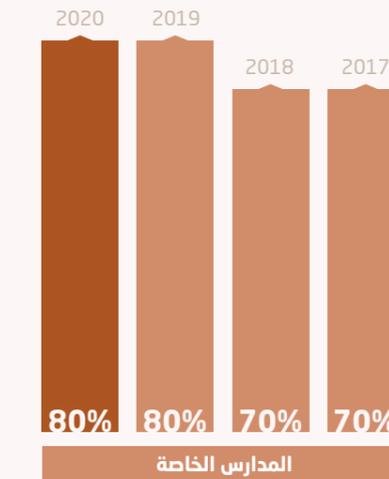
2020
43.9%

نسبة الخريجين المواطنين
في التخصصات العلمية

فرص العمل المستحدثة
في مدينة العين
والتي تتناسب مع توظيف المواطنين



نسبة المدارس ذات الكفاءة والجودة العالية - الحاصلة على تقدير A و B





حقق قطاع التعليم في إمارة أبوظبي مؤخرأً قفزات نوعية في تطوير وتحسين الجودة، فعلى صعيد التعليم المدرسي أطلق النموذج المدرسي الجديد في العام الدراسي 2012/2011 ، والذي تمّ تطبيقه ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف السابع بغاية تطوير أساليب التعلّم والتعليم.

كما تمّ إنشاء عدد من مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني، وارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 28 مؤسسة، مما أسهم في إتاحة بدائل وفرص تعليمية أوسع للطلاب. تتمثل أهم مجالات التحسين في نظام التعليم في الحد من تفاوت جودة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى معالجة محدودية فرص توظيف الخريجين بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل.

أما على صعيد التعليم العالي والبحوث، فبلغ إجمالي عدد الطلبة المواطنين في مؤسسات التعليم العالي (الدبلوم، الدبلوم العالي، البكالوريوس) 46474 طالب وطالبة للعام الدراسي 2014/2015، أو ما يعادل 77% من إجمالي عدد الطلبة. كما أن 70% من إجمالي عدد الطلبة المواطنون ملتحقون بجامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد وكليات التقنية العليا.

إن نشر ثقافة الابتكار في العملية التعليمية و جعلها ركيزة أساسية فيها ستسهم في إنشاء جيل واعي و مبتكر يتحلى بمهارات القرن الحادي و العشرين كالتفكير النقدي والإبداع والابتكار والمثابرة والبحث وحل المشكلات.



البرامج

رفع جودة المخرجات التعليمية في كافة المدارس

الجهة المنسقة: مجلس أبوظبي للتعليم

- وضع وتفعيل إطار لقياس جودة نظام التعليم في مدارس التعليم النظامي ومدارس الثانوية الفنية وثانوية التكنولوجيا التطبيقية وذلك من حيث مستوى الطلبة والمعلمين وإدارة المدارس والمناهج وقياس مخرجاتها والخدمات المدرسية المقدمة
- توفير بيئة عمل جاذبة لتطوير ورفع كفاءة الكادر التدريسي
- تأمين بيئة تعليمية آمنة وصحية بكافة مصادرها لخدمة جميع الفئات الطلابية
- سدّ الفجوة بين المرض والطلب على المقاعد الدراسية
- تعزيز قنوات التواصل مع أولياء الأمور من خلال تفعيل دور مجالس الآباء

تمكين الطلبة من خلال صقل وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم

الجهة المنسقة: مجلس أبوظبي للتعليم

- تطوير ثقافة البحث العلمي والابتكار والتفكير النقدي لدى الطلبة
- وضع برامج وآليات لتعزيز الهوية الوطنية في المدارس وربطها بالعملية التعليمية
- تعزيز الأنشطة اللاصفية بما في ذلك الأنشطة الصحية والرياضية والمهارات الحياتية في جميع المدارس
- تعزيز المناهج العلمية وتوجيه الطلبة وتشجيعهم للالتحاق بالمسار العلمي
- تعزيز مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية، وغرس مبادئ وقيم الدين الإسلامي السمح وترسيخ الهوية الوطنية
- وضع وتنفيذ برامج وآليات لاكتشاف ودعم الطلبة الموهوبين وتنمية مهاراتهم

تطوير المسارات التعليمية البديلة للطلبة

الجهة المنسقة: مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني

- إتاحة برامج تعليمية تقنية ومهنية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل
- وضع الآليات والمعايير الخاصة بجودة مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني من حيث الترخيص وتقييم الأداء لتحسين جودة مخرجاتها
- توفير خدمات التوجيه والإرشاد لكافة الطلبة حسب إمكانياتهم في مسارات التعليم والتدريب التقني والمهني وتعليم الكبار والتعليم في المنازل

تخريج طلبة قادرين على المنافسة في سوق العمل

الجهة المنسقة: مجلس أبوظبي للتعليم

- تعزيز فرص الطلبة المواطنين في الالتحاق بأفضل الجامعات المعتمدة داخل وخارج الدولة بما يشمل البعثات، وربط التخصصات والمنح والبعثات مع متطلبات سوق العمل
- وضع إطار متكامل لخدمات الإرشاد المهني والوظيفي في كافة المراحل الدراسية مع التركيز على التخصصات ذات الطابع العلمي
- وضع وتفعيل إطار فئال لقياس جودة أداء مؤسسات التعليم العالي
- وضع الشروط والمعايير المتصلة بتطوير واستقطاب كادر أكاديمي إداري إماراتي ذو كفاءة عالية
- السهم لضمان حيازة مؤسسات التعليم العالي على الاعتماد الأكاديمي الدولي

توفير بيئة محفزة وداعمة للأبحاث والعلوم

والتكنولوجيا

الجهة المنسقة: مجلس أبوظبي للتعليم

- تحديد احتياجات المجالات الحيوية وقطاعات الصناعة من أنشطة البحث والتطوير والابتكار
- وضع وتنفيذ سياسات لرفع الوعي بحقوق الملكية الفكرية وأهمية حمايتها وقيمة تطويرها
- وضع وتنفيذ سياسات لدعم المنشورات العلمية والأكاديمية
- تطوير ورفع كفاءة البنية التحتية لأنشطة البحث العلمي
- توفير برامج وأنشطة تعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار تعمل على إعداد وتحفيز الجيل القادم للعمل في هذه المجالات
- التركيز على مواد العلوم والتكنولوجيا والرياضيات من خلال استحداث و تطوير الموارد مواد التعليمية في المدارس ومؤسسات التعليم العالي التي ستسهم في تشجع ثقافة الابتكار
- وزيادة الأعمال

تعزيز منظومة وثقافة الابتكار

الجهة المنسقة: مجلس أبوظبي للتعليم

- وضع وتنفيذ سياسات وآليات لدعم الابتكار في القطاع الحكومي والخاص
- تشجيع ودعم ثقافة الابتكار والاختراع والابداع في مجالات العلوم والفنون وريادة الأعمال لدى الشباب
- دعم مخرجات الاختراعات والابتكارات للأفراد و تحويلها من أفكار إلى مشاريع تعود بالفائدة على المجتمع

مشاركة فعالة للمواطنين في سوق العمل



البرامج

تهدف إمارة أبوظبي إلى تعزيز المشاركة والقدرة التنافسية لدى المواطنين في سوق العمل من خلال عدّة مبادرات أسهمت في استحداث ما يزيد عن 61 ألف وظيفة للإماراتيين في كافة القطاعات الرئيسية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وفي العام 2013 بلغت نسبة المواطنين من إجمالي العاملين في إمارة أبوظبي 7.5%، ويُعزى ذلك إلى العدد المرتفع لغير المواطنين في القطاع الخاص نظراً لطبيعة الوظائف.

تسعى الجهود المبذولة من قبل الحكومة نحو رفع مستوى التوظيف إلى الحدّ من نسبة البطالة بين المواطنين، والتي بلغت 4.1% على مستوى دولة الإمارات، مع وجود 36,156 باحث عن عمل مسجّل لدى هيئة الموارد البشرية في نهاية عام 2015، في قاعدةٍ تشمل جميع الباحثين من مختلف الإمارات.

استهدفت هيئة الموارد البشرية توظيف 8,500 باحث عن عمل في عام 2015 ونجحت بتوظيف 10,354 باحثاً بحلول نهاية العام.

يعود أحد الأسباب الرئيسية لوجود تحديات لتوظيف الباحثين عن عمل إلى عدم توافق المستوى التعليمي ومهارات الباحثين عن عمل مع متطلبات السوق. ويتجسّد التحديّ الأكبر في إيجاد فرص عمل للمواطنين في مدينة العين والتي تشكل الفرص الوظيفية فيها 5% من الوظائف المسجّلة في قاعدة بيانات هيئة الموارد البشرية. كما تشكل الإناث النسبة الأكبر من الباحثين عن عمل في مدينة العين حيث بلغت نسبتهن 70% . في الوقت الحالي، تعمل هيئة الموارد البشرية بالتعاون مع مختلف الجهات لاستحداث فرص عمل في مدينة العين من خلال نقل مراكز اتصال الجهات إليها.

رفع التوظيف في الجهات والشركات الحكومية

الجهة المنسقة: هيئة الموارد البشرية

- رفع كفاءة التوظيف في القطاع الحكومي وشبه الحكومي بما يتناسب مع المستهدفات المحددة في خطط التوظيف التابعة للجهات
- تطبيق خطط توظيف المواطنين على الشواغر المعتمدة والإحلال مع التركيز على الوظائف الحيوية
- وضع وتنفيذ خطة قصيرة المدى لتوظيف الوظائف التي لا تتطلب شهادات جامعية أو خبرة عالية

تطوير كفاءات ومؤهلات الباحثين عن عمل

الجهة المنسقة: هيئة الموارد البشرية

- رفع كفاءة الباحثين عن عمل من حملة الشهادة الثانوية وتأهيلهم من خلال برامج التعليم والتدريب التقني والمهني
- تحفيز الباحثين عن عمل على استكمال دراستهم في التخصصات العلمية بما يتناسب مع متطلبات الإمارة من القوى العاملة للسنوات الخمس القادمة
- تزويد الباحثين عن عمل بالخبرات المطلوبة من خلال برامج التدريب العمليّة خاصة في مجالات الهندسة والإعلام والقانون والحرفة والسياحة

استحداث فرص عمل في مدينة العين

الجهة المنسقة: هيئة الموارد البشرية

- تحفيز ودعم خطط النمو الاقتصادي للقطاعات الرئيسة في مدينة العين وخاصة تلك المعنية بالأنشطة التي تعتمد على توظيف الإناث
- العمل على نقل مراكز الخدمات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة إلى مدينة العين
- تشجيع الباحثين عن عمل في مدينة العين على ممارسة الأعمال الحرّة بما يتوافق مع خطط النمو الاقتصادي لمدينة العين
- تشجيع الباحثات عن عمل في مدينة العين على الانسحاب لبرامج الأسر المنتجة والمشاريع الحرفية

تعزيز وترويج مشاركة المواطنين في القطاع الخاص

الجهة المنسقة: هيئة الموارد البشرية

- وضع خطط لتوظيف وظائف العقود الخارجية في الجهات الحكومية
- وضع وتطوير السياسات الهادفة إلى تفعيل وتعزيز توظيف المواطنين في القطاع الخاص وخاصة في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية القصوى
- - الترويج للعمل في القطاع الخاص من خلال إبراز قصص نجاح المواطنين من أصحاب التجربة في هذا القطاع



حياة صحية وخدمات وقائية وعلاجية بمستويات عالمية



تمكنت إمارة أبوظبي خلال الفترة السابقة من بناء أسس النظام الصحي، مع التركيز على القيمة العلاجية، حيث تمّ اعتماد استراتيجية تقديم الرعاية الصحية التي تشمل تعزيز الجودة، وضمان الوصول المناسب للخدمات، والاستفادة المثلى من تكاليف الرعاية القائمة على أساس النتائج ومبادرات التحسين في المستقبل.

أما من حيث النظام المالي الصحي، يغطي التأمين الصحي الإلزامي احتياجات السكان، ويشمل برنامج ثقة للمواطنين والمنتج الأساسي للوافدين من ذوي الدخل المحدود. هذا وقد أدى النمو السكاني المتزايد إلى زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية.

وفي ما يخص الخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية المملوكة للحكومة، يتم العمل على تسهيل إتاحتها للمرضى وتحسين تجربتهم لرفع مستوى رضاهم وثقتهم في منشآت الرعاية الصحية الوطنية.

بالرغم من الجهود المبذولة في القطاع الصحي، يوجد عدد من مجالات التحسين أهمها:

- تعزيز وتوسيع نطاق إدارة القدرة على تقديم الخدمات الصحية
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص لتقليل العبء على القطاع العام من خلال إدخال المنافسة الصحية
- تعزيز الرعاية الصحية الأولية والوقاية من الأمراض
- تحقيق القيمة مقابل المال لاستدامة الإنفاق على الرعاية الصحية وضمان جودة الخدمات لتحسين النتائج

فيما يخص الصحة العامة، يتم تنفيذ العديد من البرامج والسياسات لتحسين الصحة العامة ودعم السلوك الصحي الوقائي. وتعتبر الأمراض غير السارية مثل السكري وأمراض القلب والسمنة من الأسباب الرئيسة للوفاة في الإمارة، وقد تم إطلاق عدد من برامج التوعية للحدّ منها، أهمها فحص «وقاية»، و«صحتي في غذائي ونشاطي»، والكشف المبكر للسرطان. كما استُحدثت استراتيجيات متعلقة بالصحة المهنية والبيئية للحدّ من إصابات العمل والأمراض الناتجة عن العوامل البيئية. وقد أولت الإمارة اهتماماً خاصاً لصحة الأمهات والأطفال، وبرامج العناية بذوي الاحتياجات الخاصة.

أما في ما يتعلّق بالأنظمة الصحية، فقد تمّ تلبية جزء كبير من احتياجات المجتمع من الرعاية الصحية في مختلف مناطق الإمارة، بالإضافة إلى إدارة القدرة الاستيعابية لتحديد الثغرات وضمان وصول الخدمة لجميع أفراد المجتمع، حيث بلغت نسبة الأطباء للفرد المعدلة (54.7) لكل 10000 فرد ونسبة الممرضين للفرد المعدلة (133.6) لكل 10000 فرد، ونسبة الأسرة الطبية للفرد المعدلة (3.5) لكل 1000 فرد، في عام 2015.

كما تمّ تطوير الأنظمة الوقائية للحدّ من انتشار الأمراض المعدية مثل الفحص الطبي للوافدين والإبلاغ الإلكتروني والفحص والمشورة قبل الزواج، بالإضافة إلى الأنظمة التي تضمن تطوير الفعالية التشغيلية للنظام الصحي لتحسين النتائج على ضوء النفقات، أهمها نظام إدارة العلاج في الخارج.

البرامج

تعزيز الصحة العامة من خلال الوقاية ومكافحة الأمراض

الجهة المنسقة: هيئة الصحة - أبوظبي

- الوقاية والعلاج من الأمراض المزمنة والسارية وغير السارية وأمراض السرطان والأمراض المعدية
- تعزيز صحة الأمومة والطفولة وبرامج الأمراض الوراثية
- تعزيز الصحة الوقائية المشتركة للجهات المحلية والاتحادية
- الدعم المالي لبرامج الصحة العامة

الإدارة الفعّالة لأنظمة الخدمات الصحية

الجهة المنسقة: هيئة الصحة - أبوظبي

- توفير خدمات متكاملة عالية الجودة محوراً للمريض وتحسين سهولة الوصول للخدمات الصحية
- استقطاب وتطوير الموارد البشرية المتخصصة والاحتفاظ بها
- الارتقاء بالكفاءة المالية والتشغيلية والاستخدام الأمثل للموارد المالية وإدارة الإيرادات
- تطوير فرص التدريب وتعزيز البنية التحتية الصحية

تحسين الخدمات الصحية المقدمة

من قبل المؤسسات الصحية المملوكة للحكومة

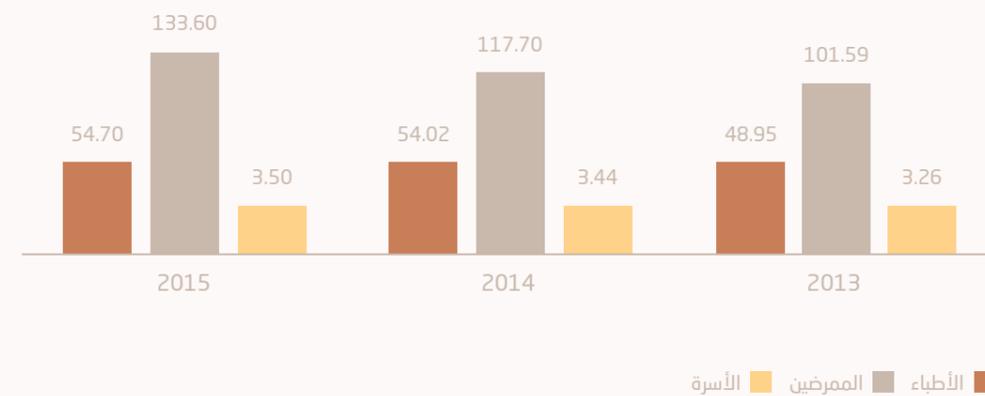
الجهة المنسقة: هيئة الصحة - أبوظبي

- توفير خدمات متكاملة عالية الجودة محوراً للمريض وتحسين سهولة الوصول للخدمات الصحية
- استقطاب وتطوير الموارد البشرية المتخصصة والاحتفاظ بها
- الارتقاء بالكفاءة المالية والتشغيلية والاستخدام الأمثل للموارد المالية وإدارة الإيرادات
- تطوير فرص التدريب وتعزيز البنية التحتية الصحية

نسبة الأطباء للفرد المعدلة لكل 10000 فرد

ونسبة الممرضين للفرد المعدلة لكل 10000 فرد

ونسبة الأسرة الطبية للفرد المعدلة لكل 1000 فرد



■ الأطباء ■ الممرضين ■ الأسرة

تنمية اجتماعية تضمن حياة كريمة لأفراد المجتمع



تسعى حكومة أبوظبي إلى الارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة انطلاقاً من حرصها على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمعيشي، وضمان المشاركة الفعّالة لكافة أطياف المجتمع. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى توفير المقوّمات الأساسية لاستقرار الأسرة ودعم المواهب والقيم بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى تفعيل مشاركة الشباب في خدمة المجتمع.

- كما تشمل البرامج تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لكبار السن المتمثلة في الرعاية المنزلية وفرص العمل البديلة، وتحقيق التوازن في تقديم الخدمات لفئة ذوي الإعاقة بالإضافة إلى تأمين المسكن الملائم والنظام الشامل للتقاعد.

تتمثل أبرز مجالات التحسين لتنمية الخدمات الاجتماعية في التالي:

- توفير برامج لتنمية الطفولة المبكرة حيث بلغت نسبة الأطفال الإماراتيين من الفئة العمرية (0-14) في منتصف عام 2014 39% من إجمالي عدد السكّان المواطنين في أبوظبي، وتمثّل هذه الفئة النسبة الأكبر من مواطني الإمارة. وتماشياً مع ارتفاع عدد النساء المشاركات في القوى العاملة (30,353 نسمة) في عام 2013 تزيد الحاجة إلى استحداث برامج تُعنى بتنمية الطفولة المبكرة.

- رفع مستوى الثقافة المالية في الإمارة.

- استقطاب الخبراء من ذوي الاختصاص لتقديم برامج استشارية للشباب، حيث أن معظم البرامج المقدمة لفئة الشباب تفاعلية وغير وقائية أو استباقية بالإضافة إلى توفير الفرص والبرامج المعنية بتطوير مهارات الشباب واستغلال أوقات فراغهم.

نسبة ذوي الإعاقة المسجلين في مراكز الرعاية والتأهيل والمدارس والموظفين في 2015⁴

91%
في مراكز التأهيل



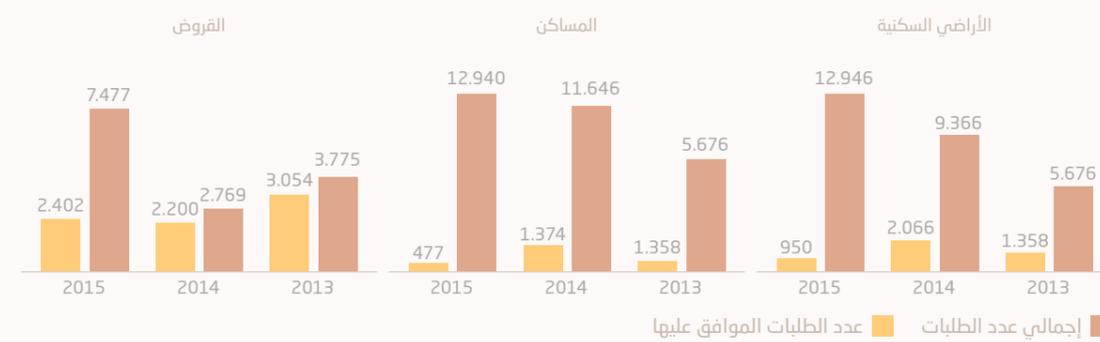
24%
في المدارس



58%
نسبة الموظفين



طلبات الأراضي السكنية⁶



البرامج

تعزيز استقرار الأسرة

الجهة المنسقة: مؤسسة التنمية الأسرية

- تطوير وتنفيذ حلول لإضفاء التوازن بين الحياة العملية والأسرية
- تطوير وتنفيذ برامج تميّز ثقافة التخطيط والادخار المالي
- إعداد واقتراح قانون حماية الأسرة
- تطوير خدمات متخصصة في رعاية وتأهيل المعتدين والمتضررين من قضايا العنف الأسري
- توفير برامج وخدمات استشارية اجتماعية متخصصة لدعم كيان الأسرة
- نشر ثقافة التخطيط الأسري والتوعية بشأن المواضيع الصحية والإنجابية المتعلقة بتكوين الأسرة
- تفعيل دور الإعلام ونشر التوعية والتثقيف في المواضيع الاجتماعية
- رصد الظواهر والقضايا الاجتماعية التي من شأنها التأثير على استقرار الأسرة

تنمية الطفولة

الجهة المنسقة: مؤسسة التنمية الأسرية

- تطوير وتطبيق استراتيجية تنمية الطفولة والتي من شأنها تعزيز القيم والقدرات والإبداع لدى الأطفال والحفاظ على سلامتهم وصحتهم
- تطوير آليات لتوفير الرعاية وخدمات تنمية الطفولة المبكرة للأسر مثل توفير الحضانات في أماكن العمل وبناء الشراكات مع القطاع الخاص
- تعزيز الوعي بأهمية تنمية الطفولة

توفير فرص متنوعة لمشاركة الشباب في المجتمع

الجهة المنسقة: مؤسسة التنمية الأسرية

- توفير برامج توعوية وتأهيلية وتطوعية تساهم في تنمية مهارات الشباب الحياتية والقيادية والمشاركة الفعّالة في المجتمع
- تشجيع ودعم ثقافة الاختراع والابتكار في مجال العلوم والفنون والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الشباب
- تطوير النظم الكفيلة بدعم برامج الشباب ووضع المحفّزات المناسبة لتشجيعهم على المشاركة

توفير حياة كريمة لكبار السن لتعزيز قدراتهم وتمكينهم

الجهة المنسقة: مؤسسة التنمية الأسرية

- الاستفادة من خبرات كبار السن وتوفير فرص للتطوُّع وفرص العمل البديلة وغيرها
- توفير خدمات أو برامج تسهّل وصول المسنّين للخدمات المتوفرة والاستفادة منها
- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والمنزلية لكبار السنّ والتي تتضمن برامج تأهيلية وتثقيفية وتوفير الرفقة والمجالسة

زيادة وتطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة

الجهة المنسقة: مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة

- توفير وربط خدمات الكشف والتشخيص المبكر للإعاقة
- توفير خدمات الرعاية والتأهيل اللازمة لذوي الإعاقة في مختلف مناطق الإمارة وإدارة العرض والطلب على الخدمات المتاحة
- تطوير وتنويع مجالات التدريب المهني لذوي الإعاقة

تمكين المرأة

الجهة المنسقة: مؤسسة التنمية الأسرية

- تطوير وتنفيذ برامج توعية المجتمع بشأن المعتقدات والممارسات التي لها أثر سلبي على تنمية المرأة وتطويرها
- مراجعة التشريعات السارية بشأن الطلاق وحضانة الأطفال والعمل على تحسينها
- تعزيز المعاملات والإجراءات الحكومية والمؤسسية وتسهيلها للمرأة

توفير نظام تقاعدي شامل

الجهة المنسقة: صندوق معاشات ومكافآت التقاعد

- تطوير وتنفيذ نظام المعاشات التقاعدي الجديد
- تطوير نظم لتغطية الماملين في المهن الحرة والحرفية ورتب المنازل وغير الخاضعين للقوانين التقاعدية في الدولة
- استحداث آلية تبادل المنافع مع أنظمة التقاعد المختلفة
- تعديل معاشات المتقاعدين الحاليين

توفير المسكن الملائم في ظل نظام مستدام

الجهة المنسقة: هيئة أبوظبي للإسكان

- العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على برامج إسكان المواطنين
- تطوير آليات استحقاق وتوزيع المساكن والأراضي والقروض للمواطنين واستحداث برامج الإسكان والخدمات المالية ذات الصلة مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاجتماعية (مثل الأسر الممتدة والنظام السكني التقليدي - الفريج)
- تطوير وتنفيذ معايير لتصميم المساكن والتي تتناسب مع احتياجات المواطنين المختلفة (مثل احتياجات كبار السنّ وذوي الإعاقة وعدد أفراد الأسر)
- تطوير وتنفيذ آلية مراقبة ومتابعة فعّالة لمشاريع الإسكان
- تطوير وتنفيذ المعايير والأطر التنظيمية لتداول المساكن والأراضي
- جذب وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الإسكان
- دراسة ومعالجة طلبات وقروض الإسكان الحالية

توفير الرعاية الشاملة للمدمنين

الجهة المنسقة: المركز الوطني للتأهيل

- تعزيز الجانب الوقائي والتوعوي النوعي للأفراد والمجتمع ضد الإدمان
- توفير خدمات النصح والإرشاد والاستشارات للمدمنين
- توفير خدمات المتابعة للمدمنين وأسرتهم بما يضمن استقرارهم الاجتماعي
- تطوير برامج إعادة دمج المدمنين في المجتمع والتي تشمل على توفير فرص التعليم والتوظيف

خدمات الشؤون الإسلامية ذات المستوى العالي



تولي إمارة أبوظبي اهتماماً خاصاً للشؤون الإسلامية كونها الركيزة الأساسية للنمو والاستقرار الاجتماعي ولمساهمتها في تكوين مجتمع واعي ومتسامح دينياً قادر على التعامل مع التحديات المعاصرة والمستجدة.

وتشمل أهم الإنجازات إصدار لوائح تطوير المساجد لإمارة أبوظبي وتدريب موظفي الجهات المعنية من بلدية مدينة أبوظبي وبلدية مدينة العين وبلدية المنطقة الغربية والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وشركة مساندة على تطبيق اللوائح، إلى جانب إنشاء جامعة محمد الخامس -أكّدال في أبوظبي والتي تهدف إلى الإسهام في تعزيز فرص التعليم العالي في الدراسات الإسلامية والمجالات المتعلقة بها، كما بلغ عدد المساجد في إمارة أبوظبي في عام 2015 حوالي 2,079 مسجد و 53 مركز تحفيظ قرآن حكومي.

ينبغي النظر في عدد من مجالات التحسين لخدمات الشؤون الإسلامية أهمّها توطين وظيفة الإمام وتقليص المدّة الزمنية لبناء المساجد في المناطق السكنية من قبل الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والتي تعتمد على مدى توافر التمويل والمتبرعين، بالإضافة إلى ضرورة استحداث برامج تعزّز من الوعي بالتسامح ونهج الوسطية وثقافة العمل الخيري.

2,079
مسجد



البرامج

رفع مستوى خدمات المساجد

الجهة المنسقة: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف

- تحسين نظم استقطاب أئمة المساجد وبخاصة الأئمة المواطنين
- رفع جودة الخطب التي تُلقى في المساجد
- تطوير نظم صيانة المساجد وتنظيفها
- توفير المرافق اللازمة لذوي الإعاقة وأقسام خاصة للإناث

تعزيز الوعي بالدين الإسلامي

الجهة المنسقة: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف

- تنظيم عملية نشر الثقافة الإسلامية والعمل على تعزيزها بما يشمل القيم الدينية والأخلاقية
- توعية كافة المقيمين بالثقافة الإسلامية
- رفع كفاءة برامج تحفيظ القرآن لفتات المجتمع والتي تقدمها المرافق الدينية القائمة
- تعزيز التسامح الديني ونهج الوسطية بين أفراد المجتمع

تعزيز وتنويع ثقافة العمل الخيري

الجهة المنسقة: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف

- تنظيم المساهمات المادية المقدمة من المجتمع الخاصة ببناء وصيانة المساجد والمرافق الدينية
- تنظيم الوقف الخيري في الإمارة
- تنظيم مساهمات المجتمع الممنوية في تقديم الخدمات الإسلامية (على سبيل المثال اعتماد محفظين مواطنين لعقد دروس تحفيظ القرآن أو محاضرات بإشراف الهيئة)

مجتمع مثقف ورياضي محافظ على تراثه وقيمه الأصيلة



البرامج

على الصعيد الثقافي، توجد 4 متاحف في إمارة أبوظبي يقع 3 منها في مدينة العين ومتحف واحد في المنطقة الغربية، بالإضافة إلى 110 مطبعة و206 مخزن للكتب و180 ناشر وموزع و83 صحيفة ومجلة، و328 جهة إعلانية و17 دور سينما، كما يتم حالياً بناء 7 مؤسسات ومراكز ثقافية في جزيرة السعديات.

وفي ظل الجهود الدائمة للحفاظ على تراث وثقافة أبوظبي، تبنت الجهود في الفعاليات الثقافية في إمارة أبوظبي والتي بلغ عددها 55 فعالية واحتفال في عام 2015. كما سجلت الفعاليات تفاعل من الجمهور حيث بلغ عدد الزوار 1,149,812 زائر تلك الفعاليات. وفي منتصف عام 2015 تم حصر 770 عنصر من التراث المعنوي لإمارة أبوظبي حيث تم البدء في حصر وتوثيق عناصر التراث منذ عام 2012. في حين أنه ينبغي استقطاب عدد أكبر من المواطنين في مجالات الفنون والترفيه والثقافة وإدارة التراث، وتوفير فرص العمل للفنانين الإماراتيين في مجالات الفنون والمسرح والسينما والتلفزيون.

أما على صعيد الرياضة، فقد وقع مجلس أبوظبي الرياضي ثلاث عقود مع أندية مانشستر سيتي وإنتر ميلان وفالنسيا لتأسيس شراكات استراتيجية مع الأكاديميات الرياضية العالمية، وبدأ المجلس بتفعيل برامج الرعاية الرياضية، وتحسين الأندية، وتأمين لاعبي كرة القدم. كما شارك 2,712 لاعب في الألعاب الجماعية والفردية في 4-5 نوادي مسجلة لدى المجلس، وقد تم الفوز بـ54 ميدالية/لقب دولي من قبل رياضيين وفرق رياضية من إمارة أبوظبي.

تعزيز الثقافة والإبداع الفكري والفني

الجهة المنسقة: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

- تنمية الأنشطة والعناصر الثقافية في الإمارة
- تنمية المواهب الوطنية في مجال الثقافة والتراث
- دعم وتطوير البحث العلمي في مجال الثقافة والتراث
- وضع وتطوير الأسس والسياسات للمنشآت والمراكز الثقافية والتراثية
- تطوير وتنفيذ نظم وآليات للحفاظ على التراث

إحياء وترويج الثقافة والتراث

الجهة المنسقة: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

- توثيق ونشر التراث المعنوي
- تطوير وتنفيذ برامج وفعاليات تهدف لرفع وعي المجتمع بتراث وتاريخ الإمارات
- تطوير وتنفيذ خطة تسويقية إعلامية شاملة لترويج المقومات الثقافية والتراثية
- دعم الكتاب وتميز النشر الإلكتروني للمطبوعات والمحتوى الرقمي
- تسويق المعلومات الثقافية والتراثية عن طريق توفيرها لكافة شرائح المجتمع من خلال التطبيقات الذكية والانترنت

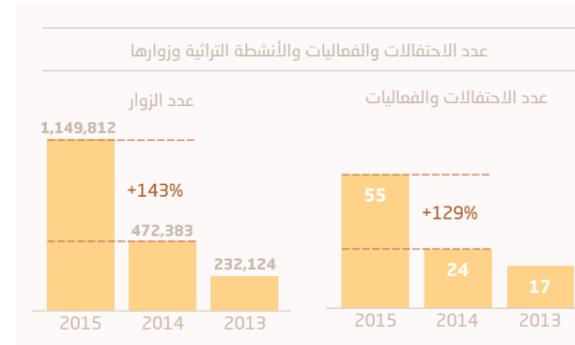
تم حصر 770 عنصر من التراث المعنوي لإمارة أبوظبي



بناء المواهب الرياضية وتنويع المجالات الرياضية

الجهة المنسقة: مجلس أبوظبي الرياضي

- إعداد وتأهيل الكوادر والقيادات الرياضية لمختلف الرياضات ولمختلف فئات المجتمع وتطوير الرياضات الفردية والجماعية
- رعاية الموهوبين رياضياً ودعم البرامج التي تساهم في تمويلها
- تنويع الرياضات المتوفرة وتشجيع ممارستها واحترافها
- توفير البنية التحتية من الأندية والمراقق الرياضية في مختلف مناطق الإمارة ولمختلف الفئات (مثل الإناث وذوي الإعاقة)
- وضع وتطبيق الأطر التنظيمية اللازمة لعمل الأندية والمنشآت الرياضية ومنشآت الطب الرياضي



الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي

مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني	شركة أبوظبي للخدمات الصحية - (صحة)	الشركة الوطنية للضمان الصحي - ضمان
مؤسسة الإمارات	شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)	القيادة العامة لشرطة أبوظبي
مؤسسة التنمية الأسرية	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)	المركز الوطني للتأهيل
مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة	صندوق خليفة لتطوير المشاريع	الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف
نادي تراث الإمارات	صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي	بلدية مدينة العين
هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة	هيئة الموارد البشرية (مجلس أبوظبي للتوطين سابقاً)	جامعة محمد الخامس - أكادال
هيئة الصحة - أبوظبي	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
هيئة المنطقة الإعلامية	مجلس أبوظبي الرياضي	دار زايد للثقافة الإسلامية
هيئة أبوظبي للإسكان	مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني	دائرة التنمية الاقتصادية
هيئة مياه وكهرباء أبوظبي	مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي	دائرة الشؤون البلدية والنقل
	مجلس أبوظبي للتعليم	دائرة القضاء - أبوظبي
	مركز الاحصاء - أبوظبي	دائرة المالية
	مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات	شركة المبادلة للتنمية
		شركة أبوظبي للإعلام

ملاحظة: الجهات المحددة في الصفحة هي غير شاملة وسيتم إضافة جهات أخرى محلية واتحادية مساهمة في تنفيذ برامج خطة أبوظبي



الأمن والعدل والسلامة

- 30 مجتمع آمن 
- 32 قضاء عادل وناجز 
- 34 منظومة متكاملة للوقاية والجاهزية لضمان سلامة المجتمع 
- 36 أمن غذائي وقطاع زراعي مستدام 

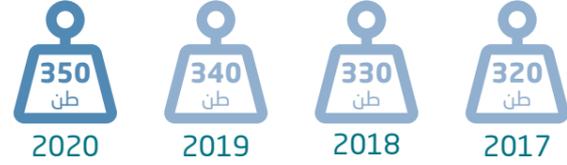


نسبة النقص في المخزون الاستراتيجي في 2020

0%



كمية الإنتاج المحلي في إمارة أبوظبي المسوق في الدولة سنة 2020



نسبة المزارع المغطاة ببرنامج مكافحة آفات النخيل في 2020

99%



نسبة نجاح الوسائل البديلة لفض النزاعات من خلال التوجيه الأسري في 2020

80%



رضى مستخدمي الخدمات العدلية في 2020

89.5%

درجة الإحساس بالأمن والأمان بإمارة أبوظبي

95%

نسبة الدعاوى التي يتم الفصل فيها من الدعاوى المقيدة في 2020 (معدل الفصل في القضايا)

99%



الأمن والعدل والسلامة

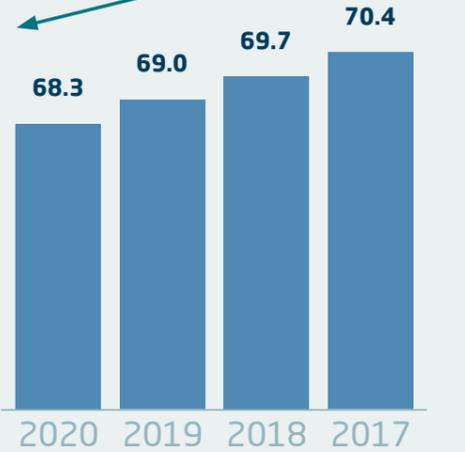
خفض عدد الوفيات في الحوادث
المرورية لكل 100,000 من السكان
في 2020 إلى

6.09 <

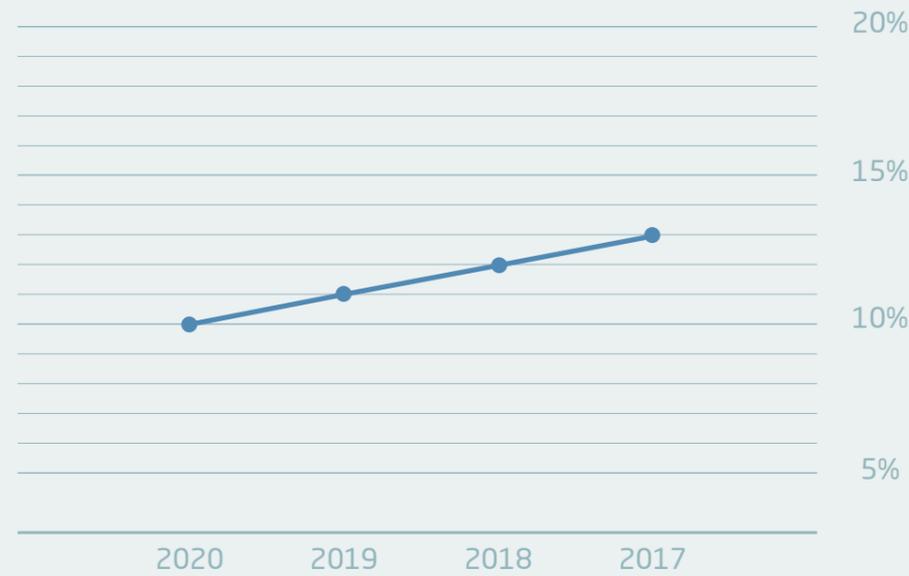


خفض عدد الجرائم الهامة المبلغ
عنها لكل 100,000 من السكان
في 2020 إلى

68



عدد البؤر الوبائية المسجلة للثروة الحيوانية في الإمارة





البرامج

ضمان المحافظة على الأمن والأمان

الجهة المنسقة: القيادة العامة لشرطة أبوظبي

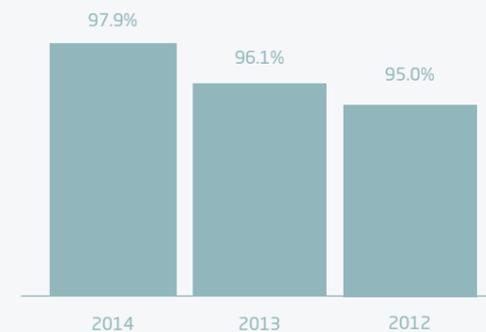
- مكافحة الجريمة
- تعزيز مستوى أمن منظومة النقل البري والبحري
- تطبيق وتفعيل نظام درع الإمارة

تعزيز التعاون في مجالات الأمن الوطني

الجهة المنسقة: القيادة العامة لشرطة أبوظبي

- حماية الأصول المعلوماتية
- حماية الحدود البرية والبحرية والمنافذ
- توفير الحماية للمرافق والمنشآت الحيوية

درجة الشعور بالأمن والأمان في إمارة أبوظبي¹



نتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته إمارة أبوظبي ومن أجل ضمان التنمية المستدامة، تسعى منظومة الأمن إلى حماية الفرد وتجنبيه المخاطر، ومنع الخسائر في الأرواح والممتلكات بما يكفل حياة آمنة وكريمة للمجتمع تمكّنه من الاستغلال الأمثل لطاقاته للنهوض والتقدّم والازدهار.

وتعدّ إمارة أبوظبي من بين المناطق الأكثر أماناً في العالم ويتّضح ذلك في المستويات المنخفضة للجريمة والمستوى العالي من الطمأنينة والثقة لدى المواطنين والمقيمين، حيث أن نسبة الشعور بالأمن والأمان لم تنخفض دون 95% خلال الثلاث أعوام الماضية.

نسبة الشعور بالأمن والأمان لم تنخفض دون

95%

خلال الثلاث أعوام الماضية



يعد تفعيل دور القضاء، وتحديث ممارساته، والارتقاء بقدراته من أبرز العوامل التي سوف تسهم في الوصول إلى قضاء ناجز يحقق العدالة ويرعى الحقوق ليكون بذلك ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الإمارة وضمان تمتع الأفراد بحياة آمنة وكريمة.

ومن أبرز إنجازات إمارة أبوظبي في هذا المجال رفع العوائق الاقتصادية والجغرافية والقانونية والإجرائية التي قد تمنع أو تعسر الحصول على خدمة التقاضي أو اللجوء للعدالة، حيث ارتفع عدد المحاكم وأعيد توزيع مواقعها الجغرافية في الإمارة بناءً على الكثافة السكانية ونوعية النشاط الاقتصادي في كل منطقة، وقد أدى ذلك إلى المحافظة على نسبة مرتفعة لمعدل الفصل في القضايا.

وتماشياً مع متطلبات المرحلة القادمة، تسعى الجهات المعنية إلى رفع الوعي العام بالحقوق والواجبات، كما تعمل على أتمتة الخدمات العدلية والقضائية بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

البرامج

تعزيز فعالية وكفاءة التقاضي

الجهة المنسقة: دائرة القضاء - أبوظبي

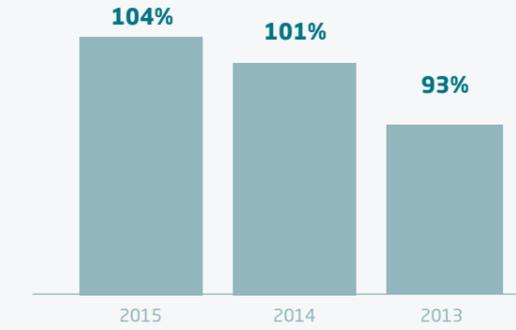
- تعزيز فاعلية التقاضي
- ضمان سهولة النفاذ إلى إجراءات العدالة
- تعزيز الحلول البديلة في التقاضي

ضمان فاعلية منظومة العدالة الجنائية

الجهة المنسقة: دائرة القضاء - أبوظبي

- ربط جهات المنظومة العدلية والأمنية على المستويين المحلي والاتحادي
- تطوير منظومة التبادل المعرفي للارتقاء بالكادر الأمني والعدلي
- العمل على مكافحة أهم الجرائم عن طريق بناء منظومة مشتركة بين دائرة القضاء وشرطة أبوظبي لمراجعة القوانين والإجراءات ذات الصلة

معدل الفصل في القضايا



منظومة متكاملة للوقاية والجاهزية لضمان سلامة المجتمع



البرامج

ضمان سلامة المجتمع

الجهة المنسقة: القيادة العامة لشرطة أبوظبي

- ضمان فاعلية عمليات الإسعاف والإنقاذ والإطفاء
- تعزيز الجانب الوقائي وثقافة الطوارئ والسلامة في المجتمع

تطبيق منظومة السلامة والصحة المهنية

الجهة المنسقة: مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

- تطوير الأدوات التشريعية في مجال السلامة والصحة المهنية
- تطبيق فعال لمتطلبات السلامة والصحة المهنية
- بناء القدرات وتعزيز مفهوم السلامة والصحة المهنية

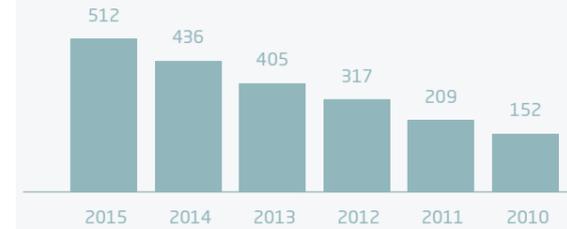
تعزيز قدرات إدارة الطوارئ والأزمات

والكوارث واستمرارية الأعمال

الجهة المنسقة: فريق إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في إمارة أبوظبي

- إدارة المخاطر الاستراتيجية
- الإعداد والتخطيط ورفع جاهزية الطوارئ
- تطبيق معايير استمرارية الأعمال والتأكد من فعاليتها
- بناء مجتمع يتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث

إجمالي المنشآت الممتدة أنظمتها 2010 - 2015



تسعى حكومة أبوظبي إلى حماية الإنسان والمحافظ على الأرواح والممتلكات من المخاطر، ومنع الخسائر عبر توفير بيئة آمنة خالية من مسببات الحوادث والإصابات والأمراض المهنية، وتهدف إلى الارتقاء بمستوى السلامة العامة في كافة المرافق عبر مجموعة شاملة ومتكاملة من السياسات والأنظمة والإجراءات التي تدعم كافة الممارسات والتدابير الوقائية. كما تسعى إلى نشر الثقافة الوقائية وتعزيز سبل السلامة والصحة المهنية والتميز في تنفيذ عمليات الإنقاذ والإطفاء.

وقد حققت حكومة أبوظبي عدة إنجازات في هذا المجال، من أبرزها اتباع 43 جهة حكومية و356 جهة في القطاع الخاص للنظام المركزي للسلامة والصحة المهنية في الإمارة، كما حقق برنامج استمرارية الأعمال نجاحاً من خلال مشاركة أكثر من 51 جهة حكومية في البرنامج.

وتعتبر الأحداث والمتغيرات المتلاحقة في العالم تحدياً يفرض بناء القدرات ورفع الجاهزية المؤسسية لمختلف السيناريوهات والظروف، بما يمكن الجهات من الوفاء بالتزاماتها وخدماتها الحيوية تجاه المجتمع خلال حالات الطوارئ والأزمات والكوارث.



البرامج

تسعى حكومة أبوظبي إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال العمل على استدامة إمدادات الغذاء والأعلاف، وإنشاء مخزون من السلع الغذائية الاستراتيجية، وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي في القطاع الغذائي والزراعي في الإمارة، وتحقيق ذلك تعمل الحكومة على تعزيز التنمية الزراعية المستدامة وضمان سلامة الغذاء في الإمارة، بالإضافة إلى المساهمة في رفع معدلات الأمن الحيوي، كما تهدف إلى دعم المزارع بما يعود عليها بمرود اقتصادي، ويساهم في الوقت نفسه في زيادة تنافسية المنتج المحلي في الأسواق.

وقد اتبعت الإمارة نهجاً لرفع معدلات السلامة الغذائية من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية والارتقاء بالوعي لدى المتعاملين وتطبيق الممارسات الغذائية والزراعية الجيدة، بالإضافة إلى تبني منظومة الرقابة والتفتيش المبنية على درجة الخطورة.

بالتزامن مع مختلف المتغيرات في قطاعي الغذاء والزراعة، تظهر الحاجة للعمل على تفعيل الأملل للدور الرقابي في مجال الغذاء والزراعة، وتعزيز السياسات والتشريعات والخدمات المقدمة لهذا المجال، وترشيد استهلاك المياه بشكل عام والمياه الجوفية بشكل خاص، وتطوير آليات الدعم الحكومي في هذا المجال.

تنمية القطاع الزراعي والثروة السمكية

الجهة المنسقة: جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية

- ضمان الأمن الحيوي وصحة الحيوان والنبات
- تعزيز الخدمات المقدّمة للمزارعين والصيادين ومربي الثروة الحيوانية
- تعزيز الاستخدام الأمثل للمياه في القطاع الزراعي

ضمان سلامة الغذاء

الجهة المنسقة: جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية

- تعزيز السياسات والتشريعات لقطاعي الغذاء والزراعة
- تفعيل الأملل للدور الرقابي في مجال الزراعة والغذاء
- الارتقاء بالتوعية والتدريب فيما يخص سلامة الغذاء

التحوّل إلى الدعم الغذائي والزراعي الذكي

الجهة المنسقة: مركز الأمن الغذائي

- زيادة فعالية وكفاءة برامج الدعم الزراعي بما يساهم في ترسيخ استقلالية القطاع وتعزيز قدرته التنافسية في السوق المحلي
- تنظيم برنامج دعم وضمان إمدادات الأعلاف لإمارة أبوظبي
- تنظيم برامج دعم السلع الغذائية

استدامة امدادات الماء والغذاء

الجهة المنسقة: مركز الأمن الغذائي

- تنفيذ وتطوير خطط الطوارئ والأزمات لإدارة المخاطر المتعلقة بالأمن المائي والغذائي
- ضمان ديمومة المخزون الاستراتيجي من الماء والغذاء
- تنظيم الاستثمار الداخلي والخارجي في القطاع الغذائي والزراعي

الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي

مركز أبوظبي للصحة المهنية	شركة أبوظبي للخدمات الصحية - (صحة)	الإدارة العامة للجمارك - دائرة المالية
مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي	شركة أبوظبي للمطارات	الإدارة العامة للدفاع المدني
مكتب التنظيم والرقابة	شركة أبوظبي للموانئ	القيادة العامة لشرطة أبوظبي
مؤسسة التنمية الأسرية	الشركة القابضة العامة (صناعات)	المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة
هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة	فريق إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في إمارة أبوظبي	دار زايد للثقافة الإسلامية
هيئة البيئة - أبوظبي	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة	دائرة التنمية الاقتصادية
هيئة الصحة - أبوظبي	مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
هيئة مياه وكهرباء أبوظبي	مجلس أبوظبي للتعليم	دائرة التنمية الاقتصادية
	مركز الأمن الغذائي	دائرة الشؤون البلدية والنقل
	مركز المتابعة والتحكم	دائرة القضاء - أبوظبي
	مركز إدارة النفايات (تدوير)	شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي
	مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات	شركة أبوظبي للإعلام

ملاحظة: الجهات المحددة في الصفحة هي غير شاملة وسيتم إضافة جهات أخرى محلية واتحادية مساهمة في تنفيذ برامج خطة أبوظبي



التنمية الاقتصادية

- 44 بيئة تنافسية مرنة لممارسة الأعمال 
- 46 قطاع خاص فعال وفرص استثمارية رائدة 
- 48 وجهة سياحية جذابة ذات طابع متميز 
- 50 قطاعات اقتصادية تسهم في التنوع الاقتصادي 





البرامج

تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادية

الجهة المنسقة: دائرة التمية الاقتصادية

- تحسين وتبسيط وتسريع الإجراءات والاشتراطات بما يشمل التفتيش والرقابة والأنظمة المتعلقة بتراخيص الأنشطة الاقتصادية لتعزيز تنافسية الإمارة
- تنظيم مزاوله الأنشطة الاقتصادية وتطوير القواعد والضوابط المنظمة ذات الصلة وفقاً لأحدث الأنظمة الدولية، وتماشياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية
- استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية الذكية لتسهيل مزاوله الأعمال
- تطوير الأطر التشريعية الخاصة بمزاوله الأنشطة الاقتصادية
- تطوير منظومة شاملة لترخيص التجارة الالكترونية والمنزلية وحقوق الامتياز (Franchising)

تعزيز وحماية المنافسة والمستهلك

الجهة المنسقة: دائرة التمية الاقتصادية

- رصد وتفعيل الأدوات اللازمة لتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
- وضع وتنفيذ سياسات لحماية الشركات المحلية
- تطوير وتفعيل آليات لضمان سلامة وحماية المستهلك
- الحرص على توعية المستهلك بحقوقه
- تطوير منظومة فعالة للاستجابة إلى شكاوى المستهلكين الخاصة بالأنشطة الاقتصادية
- تطوير منظومة التفتيش ومراقبة الأنشطة الاقتصادية

تحسين الاجراءات والخدمات الجمركية وتنمية الصادرات

الجهة المنسقة: دائرة التمية الاقتصادية

- تطوير آليات تنمية مبادرات الشركات المحلية
- تحسين الإجراءات الجمركية للاستيراد والتصدير والخدمات المقدمة للمتعاملين
- تطوير أنظمة وعمليات التخليص الجمركي

يعتبر التنوع الاقتصادي وتعزيز أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية من أبرز الأهداف طويلة الأمد لإمارة أبوظبي. وعليه، تواصل الإمارة جهودها نحو الانتقال إلى اقتصاد مستدام قائم على المعرفة، من خلال تحفيز الابتكار والبحوث والتطوير، وتعزيز إنتاجية القوى العاملة وتحسين الإطار التنظيمي للقطاعات الحيوية، والتركيز عليها من أجل رفع القيمة المضافة منها بما يعزز بيئة الأعمال وجاذبية الإمارة لاستقطاب الاستثمارات.

وقد أظهرت الإحصاءات زيادة الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية من نحو 323 مليار درهم في عام 2010 إلى نحو 467 مليار درهم في عام 2014 أو بنسبة تقدر بنحو 45%، إلا أن مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للإمارة بقيت شبه ثابتة عند معدل 48.9% في الفترة بين 2010 و 2014.

وفي ما يتعلق بالرخص التجارية، بلغ إجمالي عدد الرخص الفعالة نحو 110,059 رخصة وفقاً لبيانات مركز أبوظبي للأعمال التابع لدائرة التنمية الاقتصادية، وتشكل الرخص الجديدة منها حوالي 9,228 رخصة في عام 2015 مقارنة بحوالي 9,606 رخصة جديدة صدرت في عام 2014.



البرامج

تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادية

الجهة المنسقة: دائرة التمية الاقتصادية

- استقطاب الاستثمار المباشر نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة
- بناء خارطة استثمارية توضح الفرص والمزايا الاستثمارية للإمارة وتشمل كافة المعلومات والبيانات والمؤشرات اللازمة لجذب المستثمرين
- تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع التنموية، بما يسهم في تطوير القطاع الخاص وإشراكه في تنفيذ المشاريع الحكومية
- تطوير تجمعات اقتصادية متخصصة في مختلف مناطق الإمارة وفق الميزات التنافسية والمقومات الخاصة لكل منها
- تعزيز قنوات التواصل مع المستثمرين ورجال الأعمال
- تحديث وتطوير خطط الاستثمار للمنطقتين الشرقية والغربية بناءً على الخطط الاجتماعية والاقتصادية
- الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الإمارة على المستويين المحلي والدولي خاصة للمنطقتين الشرقية والغربية

تعزيز ثقافة ريادة الأعمال ومشاركة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الجهة المنسقة: دائرة التمية الاقتصادية

- وضع وتنفيذ سياسات ومبادرات لتسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل
- وضع آليات لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المحلية والعالمية
- تطوير حاضنات الأعمال لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- توفير حوافز للاستثمار لجذب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المنطقتين الشرقية والغربية
- تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار وريادة الأعمال

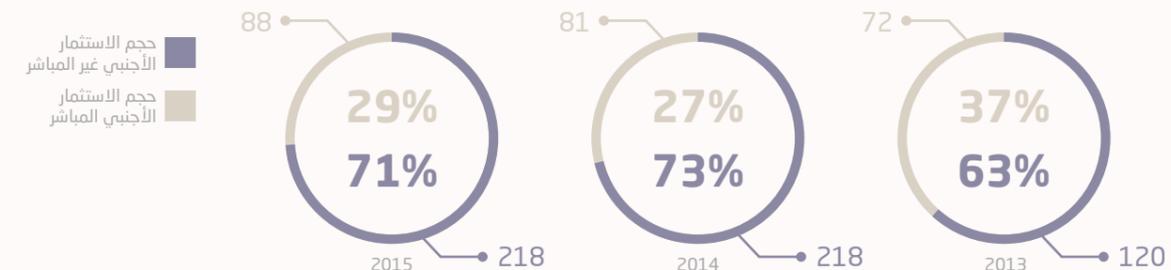
تسعى إمارة أبوظبي إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال، تساهم في دعم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة. كما تهدف إلى دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دور القطاع الخاص، وذلك تأكيداً على سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها.

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي 88 مليار درهم في نهاية عام 2015، وهو ارتفاع بنسبة 9% مقارنة بعام 2014. حافظت الدول الأوروبية على الجزء الأكبر من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر للعامي 2013 و 2014. حيث أنها شغلت المراكز الست الأولى في قائمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لأكثر من 10 دول لعام 2014. وتتصدر هذه الدول النمسا بقيمة تبلغ نحو 10 مليار درهم، وتليها فرنسا بقيمة تبلغ نحو 9 مليار درهم، ومن ثم المملكة المتحدة بقيمة تبلغ نحو 6 مليار درهم.

وعلى صعيد آخر تتاح أمام الإمارة فرص لتوسيع نطاق الاستثمار وتفعيل مساهمة القطاع الخاص، وذلك من خلال:

- تعزيز الحوافز المتوفرة لجذب الاستثمارات، وتوفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية
- توفير البنية التحتية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة و منافذ البيع والتسويق لضمان نجاحها واستمراريتها
- تفعيل القطاع الخاص وتنمية قدراته على مواجهة تحدي الدخول في السوق والاستدامة فيه
- الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقتين الشرقية والغربية

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي حجم الاستثمار الكلي (مليار درهم)





ارتفاع إجمالي عدد نزلاء الفنادق

2015 2014
4,105,846 3,494,063

زيادة تقدر بنحو

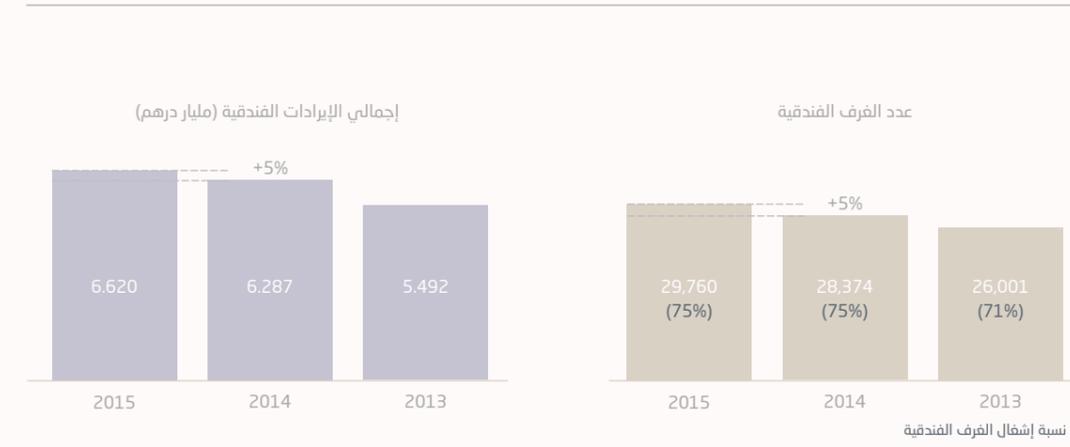
18%

مقارنة بالعام السابق

تشهد إمارة أبوظبي طفرة سياحية ومتنوعة تهدف إلى وضع الإمارة في مراكز متقدمة على خارطة السياحة العالمية لما لهذا القطاع من أهمية في دعم وتنويع الاقتصاد وتحريك النمو وتنشيط وتفعيل المجالات الأخرى. وقد شهدت الإمارة نمواً و تطوراً نوعياً في قطاع السياحة خلال السنوات القليلة الماضية. و تقوم الإمارة ببذل الجهود بشكل مستمر من أجل توفير تجربة سياحية جاذبة واستضافة وتنظيم الفعاليات واستقطاب عدد أكبر من الزوار للإمارة.

شهد عام 2015 ارتفاع إيجابي لإجمالي عدد نزلاء الفنادق من 3,494,063 في عام 2014 ليصل إلى 4,105,846 ما يمثل زيادة تقدر بنحو 18%. وتتمثل الزيادة في نزلاء الفنادق من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والهند والمملكة المتحدة واليمن وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة العربية السعودية. وتعود هذه الزيادة في عدد نزلاء الفنادق إلى زيادة الأنشطة الترويجية واستضافة العديد من الفعاليات الترفيهية والثقافية وسياحة الأعمال، بالإضافة إلى الحملات التوعوية والترويجية خلال السنة عن طريق الجهات المعنية في قطاع السياحة لجذب الزوار والمستثمرين.

مؤشرات الأداء للفنادق والشقق الفندقية



البرامج

تعزيز وتطوير المناطق السياحية

الجهة المنسقة: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

- الاستفادة من الجزر الطبيعية في الإمارة بما يخدم التجربة السياحية ويفضي احتياجات المقيمين والزوار
- الارتقاء بمستوى الخدمات في الجزر لتشكل معالم متكاملة تستقبل السياح بما يشمل تنويع الوجهات كالشواطئ والمساحات الخضراء المفتوحة والحدائق وغيرها
- تطوير تجربة السياحة البيئية في بعض الجزر كجزيرة صير بني ياس
- توفير وجهات سياحية وأنشطة تُعنى بتعزيز السياحة البحرية
- تطوير الواجهات البحرية من خلال توفير المنتجات السياحية
- توفير التسهيلات لممارسة الأنشطة المائية والشاطئية وتوفير باقات تضمن ترابط الوجهات السياحية في الجزر
- الاستفادة من الحدائق القائمة ذات الطابع السياحي بما يخدم التجربة السياحية

تطوير السياحة الثقافية

الجهة المنسقة: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

- تطوير المواقع التراثية والأثرية كالقلاع والصروح الدينية وغيرها لتحويلها إلى وجهات سياحية ووضع معايير لتطويرها والاستثمار فيها
- تنظيم أنشطة سياحية وفعاليات تروج للثقافة الاماراتية
- جذب القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء وجهات خاصة بالسياحة الثقافية
- استكمال تطوير المناطق الثقافية مثل المتاحف وغيرها

تحسين التجربة السياحية في مراكز التسوق

الجهة المنسقة: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

- تنظيم إدارة مراكز التسوق من حيث القوانين المتبعة
- وضع معايير لتصنيف مراكز التسوق
- تعزيز الخدمات المتاحة في مراكز التسوق لضمان تجربة سياحية متكاملة بحيث تكون ملتقيات اجتماعية بفضل تصاميمها والفعاليات والأنشطة التي تستضيفها، دون أن تقتصر على تجربة التسوق
- جذب العلامات التجارية العالمية وتوفير خيارات متنوّعة من حيث محال التسوق والمطاعم وغيرها

تطوير سياحة الأعمال

الجهة المنسقة: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

- تنظيم واستقطاب المعارض العالمية والتنسيق مع الجهات الحكومية لاستضافة مؤتمرات عالمية
- جذب الجمعيات الدولية ومنظمي المؤتمرات المهنية
- تطوير أجنحة موحّدة لسياحة الأعمال

تطوير الفعاليات والمهرجانات الكبرى

الجهة المنسقة: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

- تنظيم فعاليات كبرى على مستوى إمارة أبوظبي
- تفعيل الأصول السياحية ضمن إطار تنظيم ضمن المهرجانات الكبرى ومن خلال تنظيم فعاليات وتطوير برامج ترفيهية
- تحفيز منظمي الفعاليات لتنظيم وإقامة الفعاليات لإقامة الفعاليات الترفيهية

تعزيز التسويق السياحي في إمارة أبوظبي

الجهة المنسقة: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

- تطوير وتطبيق خطة إعلانية وإعلامية شاملة وموحّدة حول إمارة أبوظبي تُعنى بالأسواق المستهدفة وتسعى للترويج لجميع الوجهات والفعاليات في مختلف فصول السنة
- تصميم صورة ترويجية لتسويق المعالم السياحية
- تطوير شبكات التوزيع العالمية والمحلية من خلال التعاقد مع كبار وكالات السياحة في دول الأسواق المستهدفة والإمارات الأخرى
- تكثيف العمل مع الوكالات السياحية وشركات الطيران لتوفير باقات وعروض ترويجية خاصة في المواسم المنخفضة النشاط، بما يميّز إمارة أبوظبي عن غيرها من المناطق
- الترويج للاستثمار في مجال السياحة محلياً وإقليمياً ودولياً
- تعزيز فاعلية وكفاءة التسويق الالكتروني وتوفير المعلومات للزوار والمقيمين من خلال بوابات المعلومات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والمحتوى الرقمي والتطبيقات الذكية والإنترنت وغيرها

قطاعات حيوية تُسهم في التنوّع الاقتصادي

تُعَدّ الأنشطة غير النفطية ركيزة مهمّة في عملية التنمية الاقتصادية وتلعب دوراً بارزاً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي. وسعيّاً نحو تحقيق التنوّع الاقتصادي، تهدف إمارة أبوظبي إلى تطوير القطاعات غير النفطية والتي تشمل:

السوق العقاري:

يشكل القطاع العقاري محوراً مهماً من محاور التنمية التي تعيشها إمارة أبوظبي في المرحلة الراهنة فقد بلغت قيمة مساهمة الأنشطة العقارية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 حوالي 44,005 مليون درهم أو ما يعادل ما نسبته نحو 9.4% من الناتج المحلي غير النفطي للإمارة مقارنة بعام 2013 حيث كانت تقدر بنحو 40,174 مليون درهم. بلغ معدّل الزيادة السنوي في العرض من الوحدات السكنية على مستوى إمارة أبوظبي 3.6%، حيث بلغ 279,071 وحدة في عام 2011 ليرتفع إلى 310,597 وحدة في عام 2014. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المطلوبة على مستوى إمارة أبوظبي 243,561 وحدة في عام 2011 ليرتفع إلى 297,085 وحدة في عام 2014 بمعدّل زيادة سنوية مقدارها 6.9%.وبناءً على إحصائيات العرض والطلب، يواجه القطاع العقاري في الإمارة فائضاً في عرض الوحدات السكنية، وقد بلغت الفجوة العقارية بين العرض والطلب على الوحدات السكنية 35,510 وحدة في عام 2011 وانخفضت إلى 32,722 وحدة في عام 2012، وتستمر في الانخفاض لتبلغ 13,512 وحدة سكنية في عام 2014.

وقد بدأ القطاع العقاري في الإمارة يشهد معدّلات نمو مرتفعة في النواحي كافة، خاصة في بناء المساكن وقيام المشاريع العمرانية، مواكباً حالة الانتعاش الاقتصادي التي تعيشها الإمارة.

بالإضافة إلى الزيادة السكانية المطردة، وما يرتبط بها من تزايد الطلب على الوحدات السكنية. و من أهم خطوات الإمارة لتحسين القطاع العقاري هو إصدار قانون تنظيم العقاري لإمارة أبوظبي في عام 2015 و يسعى هذا القانون الى تنظيم القطاع من حيث المساهمة في الحفاظ على حقوق الملاك و المستأجرين، بالإضافة إلى إصدار تقارير إحصائية و مؤشرات و بحوث متخصصة عن قطاع العقار في الإمارة مما سيساعد المعنيين في القطاع لاتخاذ القرارات الاستثمارية و غيره.

الصناعة:

ساهم القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي في العام 2014 بقيمة 41.7 مليون درهم مشكلاً بذلك زيادة عن العام 2013 بحوالي 4%. وتجدر الإشارة إلى أن حصة الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج المحلي بلغت 5.7% في العام 2014. كما ساهمت هذه الصناعات بـ 11.4% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. أما بالنسبة للرخص الصناعية، فقد بلغ إجمالي عددها حتى الربع الأخير من عام 2015 حوالي 1,425 رخصة صناعية شاملةً الرخص الدائمة والمؤقتة، حيث حصل نشاط الصناعات المعدنية وصناعات مواد البناء على الحصة الأكبر بحوالي 371 و 336 رخصة بالترتيب. ومن أهم مجالات التحسين في قطاع الصناعة تعزيز البيئة التنظيمية لهذا القطاع في الإمارة وإيجاد المحفّزات التي تضمن استمرارية الأعمال في هذا القطاع .

الإعلام:

يشهد قطاع الإعلام تطوراً مستمر حيث تم تحقيق إنجازات ملموسة خلال السنوات الأخيرة. و من أهمها إنجازات قطاع الإعلام في إمارة أبوظبي خلال السنوات الأخيرة هو استضافة تصوير عدد من الأفلام



العالمية في عامي 2014 و2015 مثل فلم السرعة والفضب Fast and Furious 7 وحرب النجوم Starwars والذي حقق عائداً كبيراً لمنتجي الأفلام و برزت إمارة أبوظبي في مشاهدتها المختلفة. تتمثل أبرز مجالات التحسين لهذا القطاع في توفير إطار عمل واضح يسهم في تنميته وفي تطوير وجذب الكفاءات الإعلامية التي تلعب دورا هاماً في تحسين المحتوى الإعلامي.

الخدمات المالية:

يعد قطاع الخدمات المالية من القطاعات التي تواجه صعوبة في النمو مقارنة بغيره، وقد ساهم قطاع نشاط الخدمات المالية والتأمين خلال عام 2014 بما يعادل 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 6% خلال عام 2013. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت 144.5 مليار درهم بنسبة 15.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال عام 2014 بنسبة 3.7% مقارنة بعام 2013. ويعد سوق أبوظبي العالمي الذي أنشأ في عام 2013 المركز المالي الدولي والمنطقة المالية الحرة المرتقبة في العاصمة الإماراتية و إن المبدأ العام الذي يقوم عليه السوق يتلخص في دعم نمو القطاع غير النفطي لا سيما الخدمات المالية. وعلى المستوى العالمي، فإن الهدف من إنشاء السوق هو إقامة مركز مالي دولي جديد يركز في البداية على إدارة الأصول والخدمات المصرفية الخاصة، للاستفادة من الميزة الجغرافية التي تتمتع بها أبوظبي كونها تقع في مركز الأسواق الأسرع نمواً في العالم، وأيضاً لمنافسة المراكز المالية في أوروبا وآسيا.

الطاقة:

تعتمد قطاعات الاقتصاد المختلفة على كفاءة قطاع الطاقة في تأمين احتياجاتهم من الطاقة بمختلف أشكالها على نحو يمكن الاعتماد عليه وبتكلفة معقولة لا تعيق النمو فيها. ويواجه القطاع طلباً متزايداً بسبب النمو الاقتصادي المتسارع حيث زاد استهلاك الكهرباء في الإمارة بواقع 8% سنويًا خلال الفترة من 2011 إلى 2013 كما نما استهلاك وقود المركبات بواقع 14% سنويًا خلال نفس الفترة وسيستمر القطاع في العمل على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة.



البرامج

تنظيم القطاع العقاري

الجهة المنسقة: دائرة شؤون البلدية

- تطوير البيئة التنظيميّة والتشريعيّة للقطاع العقاري
- تطوير منظومة للاستثمار العقاري لضمان تلبية احتياجات السوق وتحقيق توازنه
- تطوير نظم وقواعد البيانات بما يعزّز من توفير الإحصائيات العقارية لضمان الشفافية

تنظيم وتعزيز قطاع الصناعة

الجهة المنسقة: دائرة التنمية الاقتصادية

- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع الصناعي
- تطوير بيئة محفّزة لضمان استدامة تنافسية القطاع الصناعي
- إيجاد الآليات المناسبة لتسهيل التمويل الصناعي
- الاستفادة من الصناعات التحويلية وربطها بالصناعات الأساسية

تطوير وتحفيز صناعة الإعلام

الجهة المنسقة: هيئة المنطقة الإعلامية

- تنظيم وتطوير القطاع الإعلامي
- توسيع مركز الإنتاج في الإمارة لزيادة إنتاج المحتوى المحلي
- وضع برنامج يسعى إلى تشجيع صانعي أفلام السينما والتلفزيون على اختيار إمارة أبوظبي كموقع للتصوير
- إبراز مكانة إمارة أبوظبي لتصبح المركز الإقليمي للإعلام المسموع والمرئي والإذاعي والرقمي
- جذب وتطوير الكفاءات الإعلامية

تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية

الجهة المنسقة: دائرة التنمية الاقتصادية

- تعزيز قدرات سوق رأس المال
- تطوير منظومة إدارة الأصول والثروات والخدمات المصرفية
- توجيه الفوائض المالية في القطاع المالي نحو الاستثمار في قطاعات التركيز الرئيسيّة
- تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية وتفعيل أدوات التمويل غير التقليدية مثل التأجير التمويلي ورأس المال المخاطر

ضمان إمداد الطاقة واستدامة استهلاكها

الجهة المنسقة: هيئة الطاقة

- تأمين احتياجات الطاقة والوقود
- زيادة المرونة في نقل الغاز بين الشبكات
- بناء وتفعيل نموذج اقتصادي لقطاع الطاقة

الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي

مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات	شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي	الإدارة العامة للجمارك - دائرة المالية
مكتب التنظيم والرقابة	شركة أبوظبي لطاقة المستقبل	الإدارة العامة للدفاع المدني
مؤسسة الإمارات للطاقة النووية	شركة أبوظبي للإعلام	القيادة العامة لشرطة أبوظبي
مؤسسة التنمية الأسرية	شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)	المجلس الوطني للإعلام
نادي تراث الإمارات	شركة أبوظبي للموانئ	المصرف المركزي
هيئة البيئة - أبوظبي	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)	المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة
هيئة الصحة - أبوظبي	الشركة القابضة العامة (صناعات)	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
هيئة الطاقة	صندوق خليفة لتطوير المشاريع	جهاز الشؤون التنفيذية
هيئة المنطقة الإعلامية	غرفة تجارة وصناعة أبوظبي	جهاز أبوظبي للاستثمار
هيئة أبوظبي للإسكان	هيئة الموارد البشرية (مجلس أبوظبي للتوطين سابقاً)	دائرة التمية الاقتصادية
هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة	مجلس أبوظبي الرياضي	دائرة الشؤون البلدية والنقل
هيئة مياه وكهرباء أبوظبي	مجلس أبوظبي للاستثمار	دائرة المالية
	مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني	سوق أبوظبي العالمي
	مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي	سوق أبوظبي للأوراق المالية
	مجلس أبوظبي للتعليم	شركة الاتحاد للطيران
	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة	شركة التطوير والاستثمار السياحي
	مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني	شركة المبادلة للتنمية
	مركز الاحصاء - أبوظبي	شركة أبوظبي الوطنية للمعارض (أدنيك)

ملاحظة: الجهات المحددة في الصفحة هي غير شاملة وسيتم إضافة جهات أخرى محلية واتحادية مساهمة في تنفيذ برامج خطة أبوظبي



البنية التحتية والبيئة

- 58 مناطق حضرية تفي باحتياجات المجتمع وجودة الحياة 
- 60 نظام نقل فعال يخدم المجتمع والاقتصاد 
- 62 قطاع مياه وكهرباء وصرف صحي مستدام يضمن الاستغلال الأمثل للموارد 
- 64 بيئة مستدامة واستغلال أمثل للموارد للحفاظ على التراث الطبيعي 



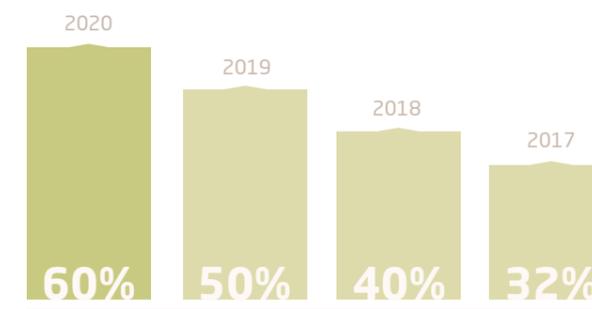


البنية التحتية والبيئة

نسبة الالتزام بمواعيد الإقلاع

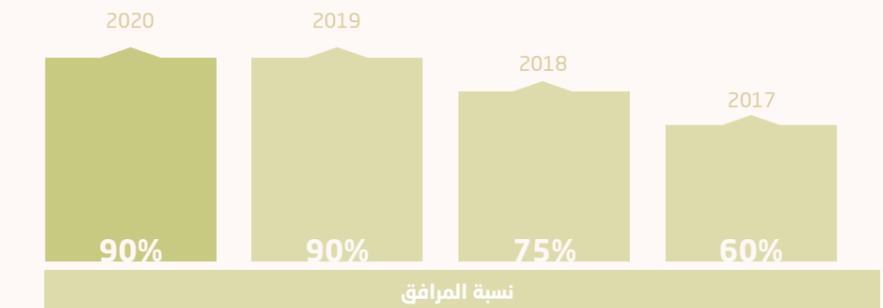
2020
85%

نسبة التفايات التي تم معالجتها بطرق مستدامة بيئياً واقتصادياً



نسبة توفر المرافق المجتمعية في المناطق

(مدينة أبوظبي، مدينة العين، المنطقة الغربية)



نسبة استغلال المياه المعالجة





مناطق حضرية متكاملة تفي باحتياجات المجتمع وجودة الحياة



البرامج

تطرح إمارة أبوظبي خطط طموحة لتطوير مناطقها الثلاث: مدينة أبوظبي والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، وتشكّل هذه الخطط الأسس التي تُبنى عليها إدارة ومواكبة النمو الفعلي وتحقيق طموحات قيادتها بطريقة منهجية فعّالة، من شأنها توفير الحياة الكريمة وضمان جودة الحياة المنشودة للمقيمين والزائرين.

ضمان جودة وسرعة خدمات التطوير العمراني

الجهة المنسقة: دائرة الشؤون البلدية والنقل

- تطوير وتحسين أنظمة التخطيط وتراخيص البناء والبنية التحتية.
- تطوير الإجراءات المتعلقة بإصدار الموافقات والتراخيص للتطوير العمراني.
- تطوير نظام فعال للعنونة.

- استقطاب مستثمري القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع بنية تحتية أساسية في المناطق كالمشاريع الإسكانية للمواطنين والمدارس والعيادات والمستشفيات وغيرها من الخدمات الأساسية
- وضع أنظمة إدارية وتقنية فعّالة تساهم في تسريع وتسهيل الإجراءات، التي تتفاوت بين الجهات المختلفة مما يؤثر على الفترة الزمنية للمشروع علاوة على الأثر المالي الذي يلحق به، (على سبيل المثال: الشهادات المطلوبة من الجهات المختلفة لمرحلة ما قبل البناء وأثناء مرحلة التشييد)

- استكمال نظام للعنونة لتسهيل توفير الخدمات للمؤسسات والأفراد (على سبيل المثال: البريد، نقل الطلبة بالحافلات المدرسية، خدمات التوصيل للمنازل، وغيرها)

- تقوم حكومة أبوظبي بإنشاء مشاريع عملاقة للبنية التحتية في المناطق المستهدفة حيث تُطوّر مشاريع سكنية ومدارس وعيادات ومستشفيات وغيرها من الخدمات الأساسية. بالرغم من ما تمّ تحقيقه في هذا النطاق، برزت حاجة إلى المزيد من المرافق الخدمية الأساسية. حيث أشارت دراسة معدّة من قبل الجهات المعنية إلى ضرورة تأمين 712 مرفق للخدمات في مختلف مناطق إمارة أبوظبي، موزعة كالآتي: 404 مرفق في مدينة أبوظبي، 277 مرفق في مدينة العين و31 مرفق في المنطقة الغربية.

أما مجالات التحسين في التطوير العمراني لمناطق إمارة أبوظبي فتتجلى كالتالي:

- وضع خطط تنفيذية تفصيلية ذات أولويات ومسؤوليات واضحة تتسجم مع الخطط العامة الموضوعّة

تأمين

712

مرفق للخدمات في مختلف مناطق إمارة أبوظبي

404

في مدينة أبوظبي

277

في مدينة العين

31

في المنطقة الغربية

التخطيط المتكامل لتلبية احتياجات نمو المناطق وإستدامتها

الجهة المنسقة: مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني

- مراجعة مخطط الإمارة ليتوافق مع النمو الفعلي، مع مراعاة مبدأ الاستدامة.
- وضع الخطط العامة التفصيلية للمناطق مرفقة بأولويات التطوير، بالشكل الذي يكرّس معايير التخطيط ويعزّز الهوية الوطنية ويبيي احتياجات المجتمع من حيث المرافق.
- وضع سياسات ومعايير لإنشاء مراكز حضرية ومرافق خدمية للمناطق.
- وضع إطار عمل لقياس رضا ومشاركة المجتمع في تحديد الأولويات ورصد التحديات ومجالات التحسين المطلوبة على مستوى تنفيذ خطط التطوير العمراني.
- تطوير مناطق اقتصادية لمواكبة النمو بشكل مستدام مثل مناطق صناعية، سياحية، تجارية، زراعية.

ضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة تشغيلية ومالية

الجهة المنسقة: دائرة الشؤون البلدية والنقل

- وضع وتنفيذ الخطة الخمسية لكل منطقة لتوفير المرافق والخدمات الحيوية والمجتمعية والترفيهية والثقافية وتعزيز اقتصاديات المناطق.
- التطوير الشامل لأنظمة ومعايير التطوير العمراني والتشييد والبناء.
- تطوير نظم إدارة الأصول الحكومية وقياس تشغيلها بكفاءة فنية ومالية وتعزيز العائد على الاستثمار.
- تحديد أولويات تنفيذ المشاريع ضمن خطط التطوير الموضوعّة وذلك بناء على احتياجات المناطق من المرافق والخدمات الأساسية والأشرفاء على تنفيذها.

نظام نقل فعّال يخدم المجتمع والاقتصاد

تبرز تقارير النقل لعام 2015 بعض المؤشرات التي تظهر أداء مختلف القطاعات في نظام النقل في الإمارة، فقد شهد قطاع الطيران المدني في إمارة أبوظبي نجاحات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وسجّل تطوراً ملحوظاً تخطى التوقعات.

يعتبر مطار أبوظبي الدولي من أكثر مطارات العالم تطوراً من حيث أعداد المسافرين؛ حيث بلغ عدد المسافرين 23,286,632 مسافر في عام 2015، بينما بلغ إجمالي الشحن الجوي 910 ألف طن في العام نفسه. ولمواكبة هذا التطور والمحافظة على المكانة التي تحتلها الإمارة على الصعيد العالمي، يتوجب الاستمرار في تطوير البنية التحتية ورفع الكفاءة التشغيلية والاستغلال الأمثل لطبيبات الطائرات المستقبلية كما يستلزم تكاتف الجهود لزيادة حقوق النقل وتوسعة المجال الجوي للحدّ من الازدحام في الأجواء ومواكبة نمو القطاع واستدامته.

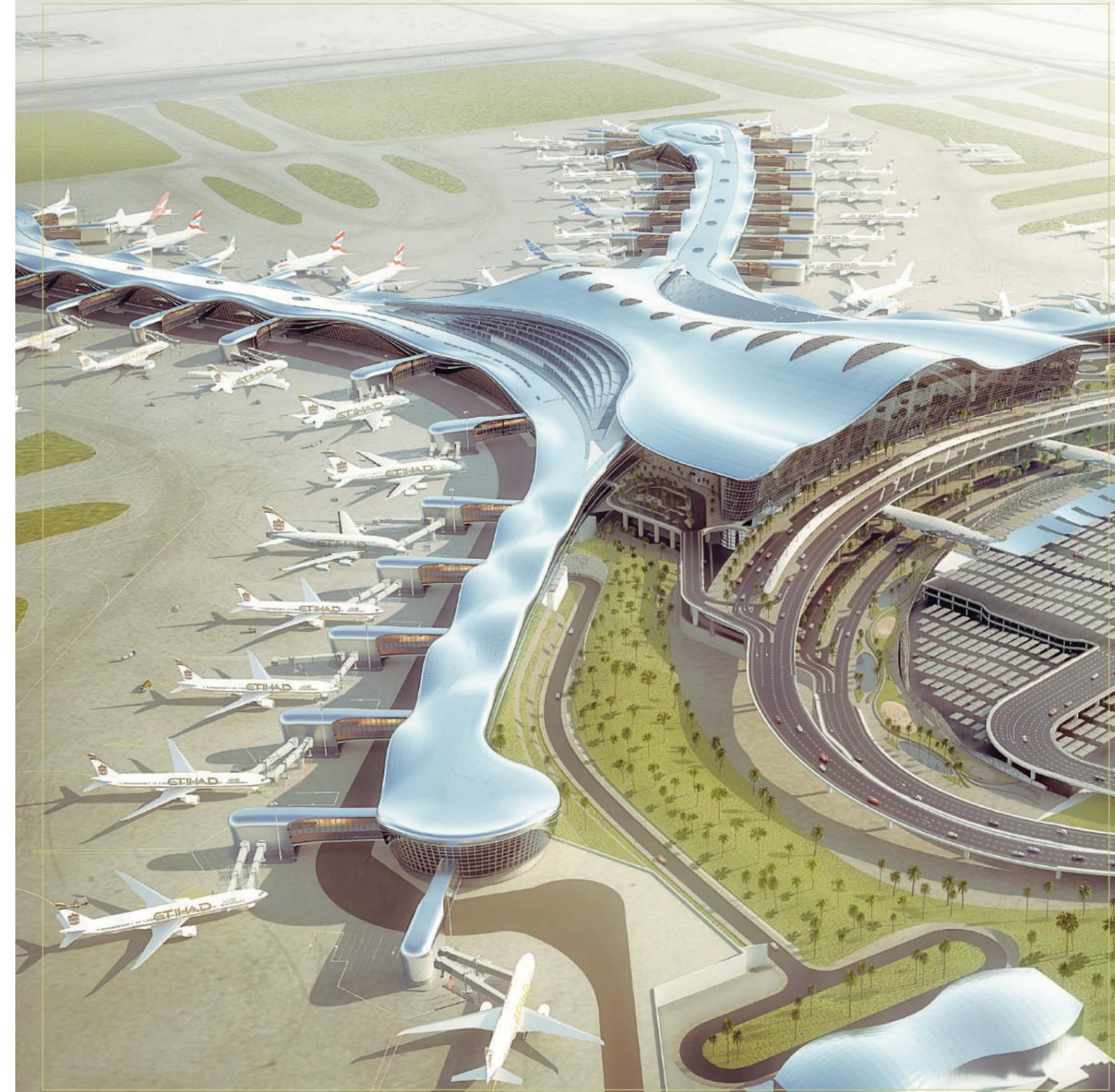
بالإضافة إلى ذلك، تتميز إمارة أبوظبي بشبكة حافلات عالية التطور، تربط مختلف أنحاء الإمارة وتناسب كافة شرائح المجتمع وتستجيب لمتطلبات النمو السكاني والنهضة العمرانية التي تشهدها الإمارة.

خلال عام 2015، بلغ معدل العدد اليومي لركاب الحافلات 142,000 راكب، وعدد المركبات المسجلة لعام 2014 يقدر بـ 947,508 مركبة. أما خدمة مواقف فتشمل حوالي 112,640 موقف في 64 قطاع، وهذا يعكس أهمية توقّر خيارات أخرى للنقل مما يسهم في ضمان التكامل والترابط وتقليل الازدحام المروري على الطرقات والتقاطعات في الإمارة، في ظلّ تحديد المهام والمسؤوليات بين الجهات المعنية لتسهيل وتنفيذ مشاريع النقل حسب الخطط الموضوعة تزامناً مع المشاريع التطويرية والاستراتيجية.

يلعب قطاع النقل البحري دوراً رئيسياً في التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي من خلال 3 موانئ عالمية تجارية، وهم ميناء زايد، ميناء خليفة وميناء مصفح. وتمثل هذه الموانئ الحلقة الرئيسية في سلسلة النقل متعدد الوسائط بالإضافة إلى دورها الحيوي في التنمية الاقتصادية. فمنذ تحول أعمال مناولة الحاويات والمركبات إلى ميناء خليفة، تحققت الكثير من الإنجازات أهمها استقطاب أكثر من 20 من خطوط الشحن الرئيسية العالمية والربط المباشر مع 55 من الموانئ الدولية، وتحقيق أعلى معدل إنتاجية للرافعات العاملة في محطة الحاويات (35 حركة / ساعة / رافعة) وكذلك تحقيق أسرع معدل لوقت حركة دوران للشاحنات لا يزيد عن 12.5 دقيقة، على مستوى المنطقة. كما احتل ميناء خليفة المرتبة الثالثة عالمياً في معدلات النمو والمرتبة الأولى على المستوى المحلي في المنطقة لعام 2015.

في حين ينبغي النظر في عدد من مجالات التحسين في نظام النقل أهمها:

- العمل على زيادة حقوق النقل الجوي للإمارة في ظل القيود المفروضة عالمياً
- أهمية توقّر خيارات نقل متعدّدة مما يسهم في ضمان التكامل والترابط وتقليل الازدحام المروري على بعض الطرقات والتقاطعات في الإمارة
- المنافسة الحادة على التسهيلات المقّدمة بين موانئ أبوظبي والموانئ الإقليمية والحاجة إلى تكامل تشغيبي يربط جميع الموانئ التجارية في أبوظبي بتيح لها المنافسة على مستوى الموانئ في المنطقة.



البرامج

ضمان استدامة قطاع الطيران

الجهة المنسقة: دائرة الشؤون البلدية والنقل

- مواكبة النمو في حركة الملاحة الجوية وحقوق النقل لضمان تنافسية الناقل الوطني
- تحسين وتطوير البنية التحتية والكفاءة التشغيلية للمطارات التابعة لإمارة أبوظبي بما يتواءم مع خطط النمو الاقتصادي
- تكامل خطط الطيران مع الخطط السياحية والاقتصادية في الإمارة

تكامل شبكة وخدمات النقل البري

الجهة المنسقة: دائرة الشؤون البلدية والنقل

- وضع خطط النقل الشاملة والمتكاملة ومتابعة تنفيذها
- تطوير السياسات واللوائح التشريعية ومتابعة تنفيذها لتنظيم قطاع النقل البري
- تقليل الازدحام المروري ورفع كفاءة وتكامل شبكة النقل والخدمات ذات الصلة في ظلّ تعزيز السلامة المرورية
- توفير نقل عام متكامل والعمل على زيادة مستخدميه وتحسين كفاءته التشغيلية
- تنظيم وإدارة المواقع لضمان توفرها وتكاملها مع النقل العام
- تطوير شبكة متكاملة من السكك الحديدية



تطوير واستدامة النقل البحري

الجهة المنسقة: دائرة الشؤون البلدية والنقل

- تطوير النظم والسياسات الخاصة بالنقل البحري
- تكامل خطط النقل البحري مع الخطط السياحية والاقتصادية في الإمارة
- تكامل عمليات التشغيل بين موانئ إمارة أبوظبي
- تطوير البنية التحتية لمرافق الموانئ
- تطوير منظومة الممرات المائية

تطوير قطاع نقل البضائع واللوجستيات وربطه بالخطط الاقتصادية

الجهة المنسقة: دائرة الشؤون البلدية والنقل

- تطوير السياسات واللوائح التشريعية ومتابعة تنفيذها لتنظيم قطاع نقل البضائع
- تفعيل نظام شامل ومتكامل وفعال لنقل البضائع المتعددة الوسائط
- دعم الخدمات اللوجستية لضمان التكامل في نقل البضائع وإدارة الأصول داخل وعبر المناطق الاقتصادية للإمارات المختلفة



البرامج

ضمان كفاءة واستدامة وأمان خدمات الإمداد بالمياه والكهرباء وتحسين إدارة الطلب

الجهة المنسقة: هيئة مياه وكهرباء أبوظبي

- بناء منظومة متكاملة للماء والكهرباء بعناصرها المختلفة: الطاقة النظيفة والتقليدية والمتجددة، وتبني الحلول المبتكرة والمستدامة
- إدارة جانب العرض لتوفير المياه والكهرباء
- إدارة جانب الطلب على المياه والكهرباء وترشيد الاستهلاك في القطاعات المختلفة
- تنظيم قطاع التبريد وضمان كفاءته

تحسين كفاءة خدمات الصرف الصحي

الجهة المنسقة: شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي

- التعامل والاستغلال الأمثل لمياه الصرف الصحي المعالجة
- استحداث وتنفيذ برامج لتطوير أصول الصرف الصحي

الإدارة المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد المائية

لجنة وضع وتنفيذ الاستراتيجية المائية والزراعية في إمارة أبوظبي

- وضع الآليات العامة المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية الثلاثة (مياه التحلية والمياه المعالجة والمياه الجوفية)
- إنجاز مشاريع الأمن المائي والتخزين الاستراتيجي للمياه
- تعزيز اللوائح التنظيمية للمياه الجوفية وإعادة تأهيل المناطق المستنزفة
- مواثمة استراتيجية المياه المعالجة مع الإستراتيجية الزراعية



البنية التحتية والبيئة

قطاع مياه وكهرباء وصرف صحي مستدام يضمن الاستغلال الأمثل للموارد

مقارنةً بمعدل 473 ليتر لكل نسمة في اليوم في العام 2013 ومعدل 469 ليتر لكل نسمة في اليوم في العام 2012، ومقارنة بالدول الأخرى، بلغ معدل استهلاك الفرد في اليابان 374 ليتر لكل نسمة في اليوم في العام 2002، غير أنه في غياب البيانات للعام 2014 بالنسبة لليابان، يمكن الاستعانة ببيانات معدل الاستهلاك في الصين والذي بلغ 446 ليتر لكل نسمة في اليوم في العام 2014 كمقارنة معيارية. أما بالنسبة لمعدل استهلاك الفرد السنوي للكهرباء فقد بلغ 14,612 كيلووات ساعة في العام 2014 مقارنة مع 14,071 كيلووات ساعة في العام 2013.

وبالرغم من الجهود المبذولة في قطاع المياه والكهرباء إلا أنه تبيّن وجود عدد من المجالات التي تستلزم التحسين أهمها:

- ضرورة مواكبة الطلب على المدى القصير والبعيد والذي يُعدّ عاملاً أساسياً في تجهيز البنية التحتية اللازمة

- الحاجة إلى ضمان إدارة الأصول وخاصة في ما يتعلق بالحدّ من فائض الأصول أو استبدالها دون الاطلاع على حالتها، مما يؤدي إلى إهدار النفقات

- كفاءة استخدام المياه المعالجة حيث وصلت نسبة استخدام المياه المعالجة في النصف الأول لعام 2014 إلى 60% بينما يتمّ التخلّص من الكمية المتبقية في البحر ما يسبب تلوث مياه البحر

تبلغ القدرة الإنتاجية لأصول إمارة أبوظبي الخاصة بالكهرباء إجمالياً 15.5 جيجا واط حيث تتضمن 10 محطات للطاقة التقليدية ومحطة واحدة للطاقة المتجددة (محطة شمسي 1)، أما على صعيد المياه فتبلغ القدرة الإنتاجية 916 مليون جالون في اليوم يتمّ إنتاجها من خلال 9 محطات للطاقة التقليدية، وهو ما يضمن تلبية الطلب على المياه والكهرباء في إمارة أبوظبي.

في ما يتعلق بالخسائر، فقد انخفضت نسبة الخسائر الكلية في شبكات نقل وتوزيع الكهرباء من 5.96% في العام 2013 إلى 4.85% في العام 2014، كما برز انخفاض معدل زمن وتكرار انقطاع تيار الكهرباء من 176.6 دقيقة في العام 2013 إلى 139.2 دقيقة في العام 2014، وذلك يعود إلى استمرارية أعمال الصيانة بصفة منتظمة ما يحد من احتمال حدوث الأعطال. وفيما يخص خسائر المياه، انخفضت نسبة الخسائر الكلية في شبكات نقل وتوزيع المياه (ما يُعرف بالمياه من دون عائد مادي) من 24.19% في العام 2013 إلى 21.53% في العام 2014.

في ما يتعلق بمعدلات الاستهلاك، بلغ معدل استهلاك الفرد اليومي للمياه 479 ليتر لكل نسمة في اليوم في العام 2014

9 محطات للطاقة التقليدية
916 مليون جالون قدرة أبوظبي الإنتاجية للمياه

10 محطات للطاقة التقليدية
1 محطة للطاقة المتجددة
15.5 جيجا واط قدرة أبوظبي الإنتاجية للكهرباء

بيئة مستدامة واستغلال أمثل للموارد للحفاظ على التراث الطبيعي



البرامج

تُعنى البيئة بشكل عام بالمحيط أو الظروف التي يعيش أو يعمل فيها الإنسان، الحيوان أو النبات وتتألف من عنصرين أساسيين:

البيئة الطبيعية والبيئة العمرانية. تضم البيئة الطبيعية جميع أشكال الحياة الموجودة على الأرض بشكل طبيعي، مثل النبات والحيوان، والموارد الأخرى مثل المياه، والأرض والتربة والهواء. في حين يُقصد بالبيئة العمرانية المحيط الذي طوّره الإنسان؛ بما في ذلك المباني، الطرق، المنتزهات، المجتمعات المحلية والمدن.

تتم مراقبة جودة مياه البحر في إمارة أبوظبي بشكل مستمر من خلال 23 محطة رصد.

أما بالنسبة للتنوع البيولوجي، تعتبر دولة الإمارات ثاني أهم تجمع في العالم لأبقار البحر المهددة بالانقراض بعد أستراليا وتحتضن عدداً من الحيوانات المهددة بالانقراض أهمها المها العربي، كما يوجد ما يقارب 8 أنواع نباتية مهددة بالانقراض منها أشجار القرم.

تحسين جودة المياه البحرية

الجهة المنسقة: هيئة البيئة - أبوظبي

- الحد من التصريفات الضارة إلى مياه البحر وتطوير المعايير المطلوبة لذلك
- تأهيل ومراقبة المناطق البحرية المتضررة وتحسين حركة دوران المياه فيها
- تطوير خطة لمواجهة حالات الطوارئ التي قد تؤثر على المياه البحرية
- وضع الآليات والنظم الخاصة بالجرف والردم

تحسين جودة الهواء والحدّ من تأثير التغيّر المناخي

الجهة المنسقة: هيئة البيئة - أبوظبي

- مراقبة جودة الهواء الداخلي والمحيط والظواء وتحسين مستوياتها
- بذل الجهود الآيلة إلى الحدّ من البصمة البيئية

المحافظة على التنوع البيولوجي

الجهة المنسقة: هيئة البيئة - أبوظبي

- إدارة الأنظمة البيئية الحساسة والموائل الطبيعية والمحميات والكائنات المهددة والمعرضة للانقراض
- ضمان الإدارة الفعالة للثروة السمكية والمخزون السمكي
- المحافظة على التربة ودراسة إعادة تأهيل المناطق المتضررة

تحقيق الإدارة المتكاملة للنفايات

الجهة المنسقة: مركز إدارة النفايات - أبوظبي

- تطوير آليات ونظم تضمن تشجيع برامج الحدّ من النفايات وإعادة التدوير والتحفيز لاستغلالها
- تطوير نموذج تشغيلي متكامل لجمع ونقل وتخزين ومعالجة أنواع النفايات كافة، وتفعيل الطمر الصحي
- تحسين الخدمات المتاحة للعملاء ودعم آلية تقييم إدارة عقود المتعهدين ومقدمي خدمات النفايات

الجهات المساهمة في برامج خطة أبوظبي

مركز الاحصاء - أبوظبي	شركة الاتحاد للطيران	الإدارة العامة للجمارك - دائرة المالية
مركز الأمن الغذائي	شركة الاتحاد للقطارات	الإدارة العامة للدفاع المدني
مركز إدارة النفايات (تدوير)	شركة المبادلة للتنمية	القيادة العامة لشرطة أبوظبي
مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات	شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي	المجلس الوطني للإعلام
مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية	شركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة)	المصرف المركزي
مكتب التنظيم والرقابة	شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)	المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة
مؤسسة الإمارات للطاقة النووية	شركة أبوظبي للمطارات	جهاز الشؤون التنفيذية
هيئة أبوظبي للإسكان	شركة أبوظبي للموانئ	جهاز أبوظبي للاستثمار
هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)	دائرة التنمية الاقتصادية
هيئة البيئة - أبوظبي	الشركة القابضة العامة (صناعات)	بلدية المنطقة الغربية
هيئة الصحة - أبوظبي	فريق إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في إمارة أبوظبي	بلدية مدينة العين
هيئة الطاقة	مجلس أبوظبي للاستثمار	بلدية مدينة أبوظبي
هيئة مياه وكهرباء أبوظبي	مجلس أبوظبي الرياضي	سوق أبوظبي العالمي
	مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني	سوق أبوظبي للأوراق المالية
	مجلس أبوظبي للتعليم	جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة	دائرة الشؤون البلدية والنقل
		دائرة المالية

ملاحظة: الجهات المحددة في الصفحة هي غير شاملة وسيتم إضافة جهات أخرى محلية واتحادية مساهمة في تنفيذ برامج خطة أبوظبي



الشؤون الحكومية

- 72 منظومة مالية تدعم مسيرة التنمية في الإمارة 
- 73 تشريعات تدعم مسيرة التنمية 
- 74 الخدمات والتجربة المتميزة للمتعاملين 
- 76 سمعة إعلامية بارزة 
- 78 إدارة متكاملة للموارد البشرية 
- 79 معلومات وبيانات إحصائية دقيقة تدعم عملية صنع القرار 
- 80 توطيد أواصر الاتحاد 





الشؤون الحكومية



رضا المتعاملين عن إغلاق الحالات لمركز اتصال حكومة أبوظبي (800555) في 2020

النسبة المئوية للبيانات الإحصائية الرسمية المعدة من السجلات الإدارية في 2020

متوسط رضا مستخدمي البيانات الإحصائية في 2020

نسبة الرضا الوظيفي في سنة 2020



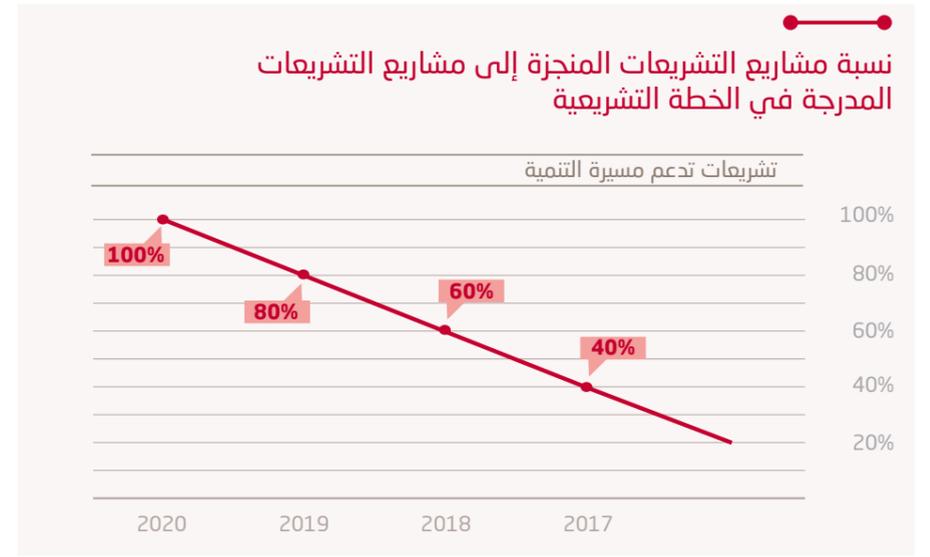
90%

85%

90%

التصنيف الائتماني (2020-2016)

AA



نسبة رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة

2020 2019 2018 2017



منظومة مالية تدعم مسيرة التنمية في الإمارة



البرامج

تطوير السياسات المالية

الجهة المنسقة: دائرة المالية

- تحديث وتطبيق التشريعات والسياسات والأنظمة المالية والمحاسبية على الجهات والشركات الحكومية لضمان استدامة الإنفاق العام
- تطوير إطار لإدارة المخاطر المالية في الجهات الحكومية
- تطبيق وتطوير نظام الموارد الحكومية المشتركة

تطوير أطر المحاسبة والمحافظة على المال العام

الجهة المنسقة: جهاز أبوظبي للمحاسبة

- تطوير نظام التدقيق الحكومي
- وضع آلية للإقصاءات المالية
- تعزيز مبدأ وآليات المساءلة المؤسسية ومكافحة الفساد
- وضع وتطبيق إطار للمساءلة المؤسسية يُوَضِّح ويحدّد الجهات المعنية ويُفَعِّل دورها في مساءلة الجهات بوضوح وشفافية

تطوير الأداء المالي

الجهة المنسقة: دائرة المالية

- تنويع مصادر الدخل والإيرادات الحكومية وتميئتها مع تطوير آلية لتحصيلها
- ترشيد الانفاق العام وتطوير الأداء المالي والإدارة الفاعلة للأصول الحكومية في الجهات الحكومية

ضمان الاستدامة المالية للقطاعات الحيوية

الجهة المنسقة: دائرة المالية

- تطوير إطار الموازنة والإنفاق المتوسط الأجل بما يتوافق مع الخطط الاستراتيجية للإمارة
- تطوير وتنفيذ نموذج الاستدامة المالية للقطاعات الحيوية مثل الصحة والإسكان والتعليم والطاقة

تشريعات تدعم مسيرة التنمية

تُعنى البيئة القانونية بتوفير إطار تشريعي يتّسم بالشفافية ويغطّي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات وأطر الحوكمة في الإمارة، كما يضمن الالتزام بها ويمنع التداخل بين اختصاصات الجهات الحكومية وصلاحياتها، مما يسهم في مواكبة التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية وتلبية حاجة الأفراد والجهات كافة.

وتسعى الإمارة إلى تعزيز هذه البيئة القانونية بكافة الممكّنات اللازمة، كنشر المعرفة القانونية لدى موظفي الجهات الحكومية والعامّة، وبناء القدرات، وتطوير الأنظمة والخدمات في المجال القانوني.

البرامج

تفعيل نظام تشريعي متكامل

الجهة المنسقة: مكتب الشؤون القانونية -الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

- حصر وتحسين كافة المدخلات في عملية صياغة وإعداد التشريعات
- متابعة تطبيق التشريعات لدى الجهات الحكومية ودراسة الآثار المترتبة على التشريعات
- وضع آلية لمتابعة امتثال الجهات الحكومية بقوانين إنشائها بما في ذلك حلّ التداخلات في الاختصاصات بين بعض الجهات
- تطوير الأنظمة والأدوات والخدمات الإدد لكترونية القانونية بما يدعم البيئة القانونية في الإمارة
- تطوير أعمال الشؤون القانونية لدى الجهات الحكومية وتفعيل دورها وتعزيز قنوات التواصل مع المختصين العاملين فيها
- تعزيز مبادئ الحوكمة في الجهات والشركات الحكومية

إدارة وتمكين المعرفة القانونية

الجهة المنسقة: مكتب الشؤون القانونية -الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

- نشر المعرفة القانونية لدى موظفي الجهات الحكومية والعامّة
- نشر الثقافة القانونية لدى الطلبة من خلال تعزيز المواد القانونية في المناهج
- تطوير البرامج والخطط التدريبية في مجال الشؤون القانونية لكافة فئات الموظفين في الجهات الحكومية
- تعزيز الشراكة مع مكاتب الاستشارات القانونية الأجنبية في الإمارة





الشؤون الحكومية الخدمات والتجربة المتميزة للمتعاملين

تتمحور خصائص الخدمات والحكومة الإلكترونية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت من أجل إتاحة خدمات حكومية أفضل وذلك عن طريق التكامل بين الجهات الحكومية كافة، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والمتعاملين، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والكفاءة تهدف للارتقاء بجودة الخدمات.

وتصنّف الخدمات ضمن فئتين:

الخدمات الإجرائية:

خدمة ذات تأثير سطحي في حياة المتعامل وهي عبارة عن إجراء بسيط للحصول على الخدمة ويُعتبر وقت تقديمها قصير نسبياً - مثال خدمة دفع المخالفات

خدمات مدى الحياة:

خدمات تؤثر على حياة المتعامل بشكل جوهري والوقت اللازم للحصول عليها قد يكون طويل نسبياً - مثال الخدمات المتعلقة بالتعليم والزواج.

كما يعنى المجال بتطوير أنظمة وحلول حكومية مشتركة تركز على منصة موحدة وآمنة وقابلة للتطوير، وذلك لتمكين الجهات الحكومية التابعة لحكومة أبوظبي من الاستفادة منها وتقديم خدمات متكاملة للمتعاملين مع حكومة أبوظبي.

يمكن تلخيص فرص التحسين الخاصة بالخدمات الحكومية المقدمة نظراً لتأثيرها المباشر على رضا المتعاملين وذلك على النحو التالي:

- رفع كفاءة الخدمات الحكومية وتحسين الإجراءات الخاصة بتقديمها أبرزها الحدّ من الوقت المستغرق لتقديم الخدمة
- تدريب وتطوير الكادر المختصّ بخدمة المتعاملين
- توفير معلومات دقيقة للمتعاملين بشأن الموقع والمتطلبات الخاصة بالخدمات الحكومية
- تعزيز وتفعيل نظام التعامل مع الشكاوى المتصلة بالخدمات الحكومية

البرامج

تحسين وتسهيل الخدمات والإجراءات الحكومية

الجهة المنسقة: الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

- حصر وتقييم الخدمات الحكومية الحالية وتحديد الآليات لتحسين تجربة المتعاملين وتبسيط الإجراءات الحكومية
- توفير الخدمات الحكومية من خلال مراكز الخدمة الموحدة والقنوات الرقمية المختلفة
- العمل على تطوير الخدمات الخاصة بالعموم مثل الخدمات البلدية، الخدمات الاقتصادية، والشرطية، وشؤون الجنسية والإقامة

تطوير وتحسين مكنات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الجهة المنسقة: مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات

- تطوير البنية التحتية والمنصات المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تطوير التطبيقات الحكومية المشتركة
- تطوير القدرات البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إجمالي عدد الخدمات الحكومية الرئيسية الإلكترونية المتوفرة على بوابة حكومة أبوظبي



الخدمات التفاعلية

2015

50

2011

56



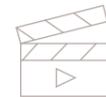
الخدمات المعلوماتية

2015

1,015

2011

800



الشؤون الحكومية سمعة إعلامية بارزة

يُكمن الهدف في إبراز الخدمات والمشاريع والمبادرات التي تطلقها وتعمل عليها الجهات الحكومية في مجال الاتصال الحكومي، وبالتالي فإن تطوير آليات العمل والمنهجيات المرتبطة بهذا الاختصاص ستدعم المخرجات الإعلامية والتي تنعكس بدورها على سمعة وصورة إمارة أبوظبي محلياً ودولياً

كما يُعنى المجال بقياس سمعة أبوظبي إعلامياً، ومتابعة امتداد تأثير هذه السمعة على الحكومة والجهات التابعة لها، وتحديد الصورة الذهنية المراد ترسيخها حول الإمارة على أن يتم قياس مدى تحقيق هذه الصورة. ويهدف المجال إلى وضع استراتيجية واضحة لإدارة ودعم سمعة أبوظبي الإعلامية عبر جوانب محددة كصياغة الهوية والحفاظ عليها وقياسها بشكل دوري، بحيث يتم ضمان ترسيخ الصور الذهنية المطلوبة لأساسيات السمعة وهي الحضارة والثقافة، المجتمع والأفراد، الجاذبية السياحية، الحكومة، الصادرات والاستثمار الدولي.

تمثل مجالات التحسين في إدارة سمعة أبوظبي الإعلامية بالتالي:

- تعزيز الظهور الإعلامي للجهات الحكومية في وسائل الإعلام المحلية والدولية
- التكامل في التسويق لأبوظبي بعيداً عن ترويج الكيانات الفردية
- توظيف واستخدام الرسائل الإعلامية بما يدعم سمعة أبوظبي
- تعزيز الممارسات الداعمة للهوية الوطنية الإعلامية
- تضمين الخطط الإعلامية لمعيار السمعة عند إعدادها وتنفيذها للخطط والبرامج
- التفاعل مع الطرح الإعلامي السلبي لمختلف الموضوعات والقضايا
- تبني استراتيجية إعلامية استباقية

البرامج

تعزيز الاتصال الحكومي وزيادة الوعي بدور الجهات الحكومية

الجهة المنسقة: الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

- تطوير وتوحيد السياسات والأطر العامة في إدارة الاتصال في الجهات الحكومية
- زيادة الوعي وتنقيف المجتمع بمهام ومجالات عمل الجهات ومبادراتها وخدماتها وإنجازاتها وخططها
- تنظيم وتفعيل وإدارة الاتصال الاستراتيجي المختص بالفعاليات الرئيسية الحكومية الرئيسية

إدارة سمعة أبوظبي الإعلامية

الجهة المنسقة: الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

- وضع وتنفيذ خطة للظهور الإعلامي محلياً ودولياً



يتمحور جانب الإدارة المتكاملة للموارد البشرية في وضع السياسات ونظم الموارد البشرية والتأكد من فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع توجهات الحكومة واحتياجات الجهات لمواجهة التحديات الحالية، بما في ذلك السعي لتطبيق منظومة تشريعية حديثة ومتكاملة للموارد البشرية في الجهات الحكومية.

البرامج

تعزيز منظومة تشريعية متكاملة لإدارة الموارد البشرية

هيئة الموارد البشرية

- تطبيق القانون والسياسات والنظم الخاصة بإدارة الموارد البشرية على كافة الجهات الحكومية
- تعزيز قدرة الجهات الحكومية على تنفيذ إجراءات الموارد البشرية المتوافقة مع الأحكام والتشريعات والنظم السارية في الإمارة
- تطوير آلية إعداد واعتماد الهياكل التنظيمية وموازنة الوظائف الحكومية في الجهات الحكومية
- بناء منظومة مركزية لبيانات الموظفين في القطاع الحكومي لقياس المستويات الوظيفية والتنظيمية، لتشمل البيانات الخاصة بالجهات الحكومية التي على أثرها سيتم وضع السياسات والتشريعات المبنية على إحصائيات دقيقة ومعلومات فعلية

تسعى حكومة أبوظبي إلى تطوير جودة المنظومة الإحصائية في الإمارة وذلك لأهمية المعلومات والإحصاءات في دعم عملية رسم الخطط والسياسات واتخاذ مختلف القرارات الحكومية والإدارية والاستثمارية.

وفي هذا الصدد، تم إنشاء مركز الإحصاء - أبوظبي في عام 2008 ليكون المصدر المعتمد للإحصاءات الرسمية على مستوى الإمارة. كما صدر تعميم في عام 2011 بشأن تنظيم العمل الإحصائي في الإمارة، والذي يهدف إلى تنسيق الجهود في تنفيذ المشاريع الإحصائية المختلفة.

في سياق الجهود المستمرة لتطوير هذا المجال، تكمن أهم مجالات التحسين في ما يلي:

- الاستفادة من البيانات الإدارية المتوفرة في الجهات الحكومية
- توفير المعلومات والاحصاءات في وقت أقصر ومحدّد
- موائمة المعلومات والاحصاءات بين الجهات المصدرة لها والحدّ من الاختلافات
- الارتقاء بعملية جمع وإصدار البيانات في الجهات الحكومية بما يؤثر إيجاباً على جودة المعلومات والاحصاءات
- تعزيز التنسيق بين الجهات بشأن المشاريع الإحصائية المختلفة

بناء النظام الإحصائي في الإمارة

الجهة المنسقة: مركز الإحصاء - أبوظبي

- تطوير الأسس والمعايير لدى الجهات الحكومية في إدارة البيانات الإدارية والإحصائية وذلك لرفع جودتها ودقتها، وتسهيل تبادلها وضمان توفّرها وجاهزيتها عند الطلب
- تطوير آلية استخدام البيانات لصنع القرارات المتعلقة بجميع المجالات
- رفع مستوى المعرفة والجودة الإحصائية في الجهات الحكومية
- تطوير السجلات الإدارية الحالية في الجهات الحكومية وبناء قاعدة بيانات منظمة وموثقة لتحسين نوعية البيانات من حيث الدقة والتغطية والحداثة والملائمة
- التنسيق بين الجهات المعنية في تنفيذ المشاريع الإحصائية على مستوى الإمارة وضمان جودتها
- ضمان توفّر معلومات دقيقة ومتكاملة حول مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- تطوير آليات الحوكمة الضرورية لتفعيل الإدارة والرقابة على النظام الإحصائي





البرامج

تعزيز أطر التواصل والتنسيق
بين الحكومة المحلية والاتحادية

الجهة المنسقة: الأمانة العامة للمجلس التنفيذي

- تعزيز الأنشطة التشريعية والرسمية التي تقوم بها كل من إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة
- تعزيز أطر التنسيق في التخطيط
- التنسيق والتكامل الفعال في البرامج المشتركة والفعاليات واللقاءات
- توثيق عرى الاتحاد

منذ أن وضع المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان اللبنة الأولى للاتحاد وحتى يومنا هذا وإمارة أبوظبي مستمرة في المساهمة في المسيرة الاتحادية، وتقوم بكل ما يمليه عليها واجبها الوطني تجاه التقدم والازدهار والاستقرار لدولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها.

ويتجلى دور إمارة أبوظبي، في هذا المجال، في العلاقة المتبادلة الوثيقة بين حكومة أبوظبي والحكومة الاتحادية من جهة والحكومات المحلية في الإمارات الأخرى من جهة أخرى.

وتعد إمارة أبوظبي أكبر إمارات الدولة من حيث المساحة وتحل ثانياً من حيث عدد السكان، كما أنها تمتلك معظم الاحتياطي النفطي الموجود في دولة الإمارات.

وكان للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الدور الرئيسي في قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1971 وفي دعم مسيرتها التنموية، وتسير الإمارة على نهجه وبكل ما يدعم في توثيق عرى الاتحاد وتحقيق ازدهار الدولة.

وتحتفظ إمارة أبوظبي بعلاقة وثيقة مع الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات، وتعزز هذه العلاقة بالروابط القوية على مستوى قيادة الدولة ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حاكم إمارة أبوظبي، حفظه الله. ومن هذا المنطلق، يعد تعزيز التنسيق بين الحكومة المحلية والاتحادية من أبرز أهداف الإمارة بما يضمن توحيد التوجه على مستوى الدولة.



حقوق الطبع محفوظة للأمانة العامة للمجلس التنفيذي إمارة أبوظبي ©2016

تنويه: هذا المستند وجميع المعلومات الواردة فيه سرية للغاية وملك للأمانة العامة للمجلس التنفيذي - إمارة أبوظبي. يمنع منعاً باتاً مشاركتها أو إفشائها أو تغييرها أو نسخها أو نشرها أو إعادة نشرها دون موافقة الأمانة العامة للمجلس التنفيذي - إمارة أبوظبي، ويمنع منعاً باتاً حفظ المستند على الأجهزة الشخصية أو خدمات حفظ الملفات السحابية. كما يمنع إرسالها إلى أي جهة خارجية أو شركة استشارية أو غيره.